

دراسة تأثير التحفظ المحاسبي على محددات جودة الأرباح ومستوى الديون:
بالتطبيق على شركات قطاع المواد الأساسية المدرجة بسوق المال السعودية

د. أميرة حامد السيد

المدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة القاهرة

(والمعارة حالياً إلى كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك سعود).

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.

دراسة تأثير التحفظ المحاسبي على محددات جودة الأرباح ومستوى الديون:

بالتطبيق على شركات قطاع المواد الأساسية المدرجة بسوق المال السعودية

د. أميرة حامد السيد*

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.

مستخلص البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي وكل من محددات جودة الأرباح ومستوى الديون. وقد اختبرت الدراسة العلاقة بين المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) والمتغيرات التابعة المعبرة عن جودة الأرباح والمتمثلة في: استمرارية الأرباح، والقدرة التنبؤية، وتمهيد الأرباح. كما اختبرت العلاقة بين المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) ومستوى الديون كمحدد لعقود المديونية. وذلك من خلال اجراء دراسة تطبيقية على شركات قطاع المواد الأساسية في سوق المال السعودي خلال الفترة من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٥ لإختبار فروض الدراسة. واستخدمت نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية لقياس مستوى التحفظ المحاسبي. وقد أجريت جميع الإختبارات بإستخدام التحليل الإحصائي. وتشير الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين مستوى التحفظ المحاسبي واستمرارية الأرباح وكذلك تمهيد الأرباح، وعدم وجود تأثير معنوي لمستوى التحفظ المحاسبي على القدرة التنبؤية للأرباح، كما يوجد تأثير معنوي سالب لمستوى التحفظ المحاسبي على مستوى الديون، وذلك في الشركات المدرجة في سوق المال السعودي، وتشير الدراسة إلى ضرورة تبني عنصر التحفظ المحاسبي في الإطار التنظيمي للمحاسبة نظراً لدوره في تقييد المديرين للعمل بشكل كفاء للحد من إدارة الأرباح.

الكلمات الدالة: التحفظ المحاسبي - محددات الأرباح - جودة الأرباح - مستوى الديون.

* المدرس بقسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة القاهرة (والمعارة حالياً إلى كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك سعود).
** تتقدم الباحثة بجزيل الشكر والتقدير لجامعة الملك سعود بالرياض؛ على ما وفرته للباحثة من سبل ساهمت بشكل كبير في إخراج هذا البحث؛ وتهدي الباحثة هذا البحث لجامعة الملك سعود بالرياض.

**The Impact of Accounting Conservatism on Earning Quality
Attributes and Debt level: An Empirical study of Basic Materials
Sector Firms Listed at Saudi Stock Exchange**

Abstract:

This study explores the relationship between Accounting conservatism and both of the Earning quality determinants and debt level. The study examined the relationship between the independent variable (Accounting conservatism) and the dependent variables are the earning Persistence, predictability, and smoothness as Earning Attributes. Also examined the relationship between the independent variable (Accounting conservatism) and level of debts as a determinant of debt contracts. By applying empirical study on the basic materials sector at the Saudi stock Exchange which covers the period of 2013-2015 to test research hypotheses. The market to book ratio (MTB) was used to measure the level of the accounting conservatism. All of tests have been done using statistical Analysis. The results obtained from this research indicate that there is a significant positive effect of accounting conservatism on earning Persistence and smoothness, and there is no significant effect on predictability and therefore earning quality. The study concluded that there is asignificant Negative effect of accounting conservatism on debt level. and so on the basic materials firms listed at the Saudi Stock Exchange, The study suggest that need to embrace the element of conservatism in the accounting regulatory framework, because of its role in constraining managers to act efficiently to reduce Earning management.

Keywords: accounting conservatism – earning attributes– earning quality – debt level.

شهدت الآونة الأخيرة اهتمام واسع بتطبيق التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية بسبب انهيار العديد من الشركات والمؤسسات المالية العملاقة ومنها؛ شركة إنرون عام ٢٠٠١، وشركة الإتصالات ووردكوم عام ٢٠٠٢، وشركة جلوبال كروسنج وشركة مارسا ستوارت وبنك ليمان برازر وبنك أوف أمريكا وشركة تاكو انترناشيونال وشركة ديل في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٩. الأمر الذي يؤكد على أهمية التحفظ المحاسبي بإعتباره إحدى وسائل معالجة حالة عدم الثقة الموجودة لدى مستخدمي التقارير المالية، وحالة عدم التأكد المحيطة بالشركات في بيئة الأعمال، وكذلك حالة المخاطرة المحيطة بقرارات مستخدمي التقارير المالية.

وعلى الرغم من الطلب المستمر من قبل الباحثين في العديد من الدراسات المعاصرة على ضرورة تبني عنصر التحفظ المحاسبي في الإطار التنظيمي للمحاسبة وإلزام الشركات بتطبيق كافة ممارساته لدوره في خفض ظاهرة عدم تماثل المعلومات (Kang et al., 2017; Aminu & Hassan, 2016; Lafond & watts, 2008; Ball et al., 2008) الأمريكي (FASB) قد عارض التحفظ المحاسبي بشدة، ولم يشتمل الإطار المفاهيمي الصادر عنه التحفظ المحاسبي كأحد الخصائص النوعية للتقارير المالية، وذلك لإعتقاده أن التحفظ المحاسبي يحدد المعلومات المحاسبية ويتعارض مع الحياد (Neutrality) في المعلومات المحاسبية (FASB, 2010).

أولاً: مشكلة البحث:

تعتبر الأرباح المحاسبية الأساس الذي يعتمد عليه كافة مستخدمي التقارير المالية من؛ الملاك، والمقرضين، والمحللين الماليين، ومجلس الإدارة، فهي تمثل أهم الضمانات لكافة الأطراف المعنية بالتقارير المالية عند اتخاذ قراراتهم المختلفة، ومع الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ تزايد الإهتمام في الأدبيات المحاسبية بجودة الأرباح المحاسبية والتركيز على كافة محدداتها مثل استمرارية الأرباح، وقدرتها التنبؤية، والملائمة والتوقيت المناسب وغيرها من المحددات، للحد من الدور الإنتهازي للإدارة في إدارة الأرباح وحماية حقوق الملاك والمقرضين وأصحاب المصالح. الأمر الذي تزامن أيضاً مع تزايد الإهتمام بالتحفظ المحاسبي كعامل مؤثر في محددات جودة الأرباح، فهو يشكل مع التوقيت المناسب شفافية للأرباح المحاسبية (Francis et al., 2004) نظراً لدور التحفظ المحاسبي في تطبيق أعلى درجات التحقق عند الإعتراف بالأرباح على عكس الإعتراف بالخسائر بهدف الإحتياط من الخسائر المحتملة، وتقييد السلوك الإنتهازي للإدارة للحصول على حوافز مبنية على الربح المتوقع مما يضر بالوضع المالي للشركات، وكذلك حماية المقرضين من مخاطر عدم سداد الديون من قبل المقرضين وتحسين كفاءة الإستثمار وتخفيض تكلفة الأموال المملوكة (Francis et al., 2004; Beaver & Ryan, 2005; Basu, 2005; Ryan, 2006; Balakrishnan et al., 2016; Li, 2015; Zhong & Li, 2017).

وهكذا تتحدد مشكلة البحث في كيفية حسم الجدل القائم في بيئة الأعمال حول مدى نفعية التحفظ المحاسبي من خلال تأثيره على القوائم المالية ومستخدميها خاصة في بيئة الأعمال السعودية.

ومما سبق عرضه، يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

١- هل يؤثر التحفظ المحاسبي على استمرارية الأرباح وقدرتها التنبؤية وتمهيد الأرباح كمحددات لجودة الأرباح المحاسبية؟

٢- هل يؤثر التحفظ المحاسبي على مستوى الديون كمحدد لعقود المديونية؟

ثانياً: الدراسات السابقة:

إن عرض وتحليل الدراسات السابقة، التي لها صلة بمشكلة البحث يبدو- للباحثة- الخطوة المنطقية الأولى لمحاولة التوصل إلى مجموعة المتغيرات المرتبطة بالمشكلة محل الدراسة، والتي تشكل في مجموعها البناء النظري للمشكلة البحثية.

وفي ضوء ذلك، سيتم عرض الدراسات السابقة التي تناولت التحفظ المحاسبي وأثاره المختلفة في بيئة الأعمال، بما يمكن من حصر مجموعة متغيرات المشكلة البحثية، بالإضافة إلى تحديد مجموعة العلاقات الممكنة بين متغيرات المشكلة البحثية. وعلى ذلك، يمكن تقسيم الدراسات السابقة وفقاً لتقسيم (Ruch & Taylor, 2015) على النحو التالي:

المجموعة الأولى: دراسات تناولت تأثير التحفظ المحاسبي على القوائم المالية.

المجموعة الثانية: دراسات تناولت تأثير التحفظ المحاسبي على مستخدمي القوائم المالية.

المجموعة الأولى: دراسات تناولت تأثير التحفظ المحاسبي على القوائم المالية:

١- دراسة (Penman & zhang, 2002):

استهدفت الدراسة اختبار تأثير ممارسات التحفظ المحاسبي غير المشروط على جودة الأرباح المحاسبية، وقد شملت العينة (٢٥٣٥٧) مشاهدة لشركات أمريكية لإختبار التحفظ من خلال إحتياطي البحوث والتطوير (R&D reserve)، كذلك (١٨١٩١) مشاهدة لشركات أمريكية لإختبار التحفظ غير المشروط من خلال إحتياطي الإعلان (Advertising reserve) خلال الفترة من ١٩٧٥ حتى ١٩٩٧، وقد توصلت الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي غير المشروط المتمثل في الإحتياطيات السرية المجمعمة يعمل على خفض القدرة التنبؤية للأرباح، مما يؤثر على جودة الأرباح.

٢- دراسة (Dichev & Tang, 2008):

استهدفت الدراسة فحص تأثير التحفظ المحاسبي المشروط على إمكانية مقابلة الإيرادات بالمصروفات مع مرور الوقت، وقد شملت العينة أكثر من (١٠٠٠) شركة أمريكية خلال ٤٠ عام تبدأ من ١٩٦٧ وحتى ٢٠٠٣. وقد توصلت الدراسة إلى إنخفاض إمكانية مقابلة الإيرادات بالمصروفات نظراً لزيادة تقلب الأرباح وانخفاض استمراريته وذلك بسبب الإعراف اللاحق بالمصروفات من خلال التحفظ المشروط. وهذا يشير إلى الدور السلبي للتحفظ في تحقيق مقابلة سليمة للإيرادات بالمصروفات.

٣- دراسة (BandyoPadhyay et al.,2010):

قامت الدراسة بتحديد مدى تأثير التحفظ المحاسبي المشروط على قدرة الأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية والأرباح المستقبلية، وقد شملت العينة الشركات الأمريكية المدرجة في سوق المال خلال الفترة من ١٩٧٢ حتى ٢٠٠٦. وقد توصلت الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي يؤدي لزيادة قدرة الأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية دون الأرباح المستقبلية. وهذا يتفق مع دراسة (Kim & Kross, 2005) التي اختبرت تأثير التحفظ المحاسبي المشروط على قدرة الأرباح للتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية على عينة شركات أمريكية مدرجة في سوق المال خلال الفترة من ١٩٧٢ حتى ٢٠٠١. والتي توصلت أيضاً إلى ارتفاع القدرة التنبؤية للأرباح عن التدفقات النقدية التشغيلية بسبب زيادة مستوى التحفظ المحاسبي.

٤- دراسة (Jackson & Liu,2010):

تمثل الهدف من الدراسة في تحديد العلاقة بين التحفظ المحاسبي غير المشروط وإدارة الأرباح من خلال فحص مخصصات الحسابات غير القابلة للتحويل ومصروف الديون المعدومة، وقد شملت العينة الشركات الأمريكية المدرجة في سوق المال خلال الفترة من ١٩٨٠ حتى ٢٠٠٤. وقد توصلت الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي يسهل إدارة الأرباح، كما أن الشركات تدير مصروف الديون المعدومة بالتخفيض لمقابلة توقعات الأرباح للمحللين، وتوصي الدراسة بضرورة فرض قيود أكثر قوة على المبالغ التي يسمح للشركات بتخفيضها في صافي الأصول لتقليل قدرتها على إدارة الربحية.

٥- دراسة (النجار، ٢٠١٤):

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي والقيمة السوقية للسهم، وقد شملت عينة الدراسة (٣١) شركة مدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٢. وقد توصلت إلى أن التحفظ المحاسبي يؤثر إيجابياً على القيمة السوقية للسهم، وأوصت الدراسة بضرورة قيام الهيئة المشرفة على سوق المال بإلزام كافة الشركات بزيادة مستويات التحفظ المحاسبي، وذلك للوصول لسوق مال كفاء.

٦- دراسة (Chen et al.,2014):

استهدفت الدراسة تأثير التحفظ المحاسبي غير المشروط على استمرارية الأرباح ومضاعفات أسعار الأسهم، وذلك باستخدام عينة (٣٠٠٠) شركة أمريكية خلال الفترة من ١٩٨٨ حتى ٢٠١٠. وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات الأكثر تحفظاً تقلل من استمرارية الأرباح عن الشركات الأقل تحفظاً، كذلك تنخفض جودة مضاعفات أسعار الأسهم بالشركات الأكثر تحفظاً عن الشركات الأقل تحفظاً، كما

توصلت الدراسة إلى أن التحفظ المشروط يقلل من استمرارية الأرباح على عكس التحفظ غير المشروط، كذلك إنخفاض مضاعف السعر على الأرباح في ظل التحفظ المشروط بدرجة أكبر من التحفظ غير المشروط.

٧- دراسة (Noor & Ali,2015):

تمثل هدف الدراسة في فحص تأثير التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح، وقد شملت العينة (٥٦) شركة منسوجات في باكستان خلال الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٤. وقد توصلت الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي أدى لخفض جودة الأرباح لعدد (٥٥) شركة من أصل (٥٦) شركة مدرجة في سوق كراتشي المالي (Karachi Stock Exchange)، كما أوضحت الدراسة أن التحفظ المشروط بقائمة الدخل ذو تأثير سلبي على جودة الأرباح بينما التحفظ المحاسبي بقائمة المركز المالي ذو تأثير إيجابي على جودة الأرباح.

٨- دراسة (Bangmek et al.,2016):

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى تأثير التحفظ المحاسبي المشروط على توقعات إدارة الأرباح، وقد شملت العينة (٩٢٣) شركة مدرجة بسوق المال في تايلاند خلال الفترة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٥. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين التحفظ المشروط والعوائد المتزايدة المتراكمة عن توقعات الأرباح، وهذا يشير إلى أن التحفظ المشروط يخفف من عدم التماثل في المعلومات من خلال إلزام المديرين بالإفصاح عن المعلومات الموثوق فيها لتوقعات الأرباح فقط، مما يساعد في إظهار العوائد المتزايدة الموثوق فيها .

٩- دراسة (Mamashli &Osku,2016):

قامت الدراسة بفحص دور التحفظ المحاسبي غير المشروط على أسعار الأسهم، وقد شملت العينة (١٠١) شركة مدرجة في سوق طهران المالي خلال الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٤. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين التحفظ غير المشروط وأسعار الأسهم. وهذا يخالف ما توصل إليه (Salehi, 2011) الذي أوضح عدم وجود علاقة إرتباط بين مستوى التحفظ المحاسبي غير المشروط وعائد الأسهم وذلك في قطاع الأدوية والكيماويات خلال الفترة من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٥ لعينة شملت (٦٤) شركة.

المجموعة الثانية: دراسات تناولت تأثير التحفظ المحاسبي على مستخدمي القوائم المالية:

وتتضمن هذه المجموعة من الدراسات اختبار علاقة التحفظ المحاسبي بكل من: المستثمرين، والمحللين الماليين، والمقرضين، والمقترضين، ومستخدمي حوكمة الشركات سواء المساهمين أو مجلس الإدارة.

١- دراسة (Francis et al., 2004):

اختبرت الدراسة تأثير محددات الأرباح المحاسبية على خفض تكلفة حقوق الملكية، وقد شملت العينة (٣٩١٧) شركة أمريكية خلال الفترة من ١٩٧٥ حتى ٢٠٠١. وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود دليل على تأثير التحفظ المحاسبي على تكلفة الأموال المملوكة، مع وجود علاقة لكل خاصية على حدى من محددات جودة الأرباح المتمثلة في جودة المستحقات وتمهيد الربح والتوقيت المناسب مع تكلفة الأموال المملوكة.

٢- دراسة (Lafond & Watts, 2008):

قامت الدراسة بإختبار أثر التحفظ المحاسبي على ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين الملاك والإدارة، وقد شملت العينة (٢٠٣٨٩) مشاهدة للشركات الأمريكية خلال الفترة من ١٩٨٣ حتى ٢٠٠١. وقد توصلت الدراسة إلى دور التحفظ في خفض حوافز المديرين وقدرتهم على التلاعب بالأرباح المحاسبية، وبالتالي تخفيض عدم تماثل المعلومات والخسائر الساكنة Dead Weigh Losses التي تتجم عن عدم تماثل المعلومات مما يزيد من قيمة الشركة وقيمة حقوق الملكية، كما توصلت الدراسة إلى أن التحفظ يقلل من فجوة المعلومات بين المستثمرين على عكس وجهة نظر (FASB) بأن التحفظ يزيد من عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين، وأخيراً أوضحت الدراسة أنه إذا نجح FASB في تحقيق هدفه المتمثل في القضاء على التحفظ المحاسبي فإن ذلك سيزيد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات.

٣- دراسة (Chan et al., 2009):

هدفت الدراسة إلى تحليل الآثار الإقتصادية للأبعاد المختلفة للتحفظ المحاسبي: المسبق (الميزانية أو غير المشروط) والتحفظ اللاحق (الأرباح أو المشروط)، وقد شملت العينة (١٠١٢) شركة غير مالية بريطانية خلال الفترة من ١٩٨٧ حتى ١٩٩٩. وأشارت النتائج إلى أن التحفظ المحاسبي غير المشروط يؤدي إلى ارتفاع جودة المعلومات وإنخفاض تكلفة الأموال المملوكة على عكس التحفظ المشروط، ويرجع ذلك إلى سوء إستخدام الإدارة للتحفظ المشروط في ممارسات إدارة الأرباح مما يؤثر على جودة الأرباح من حيث الإستمرارية والقدرة التنبؤية.

٤- دراسة (Gigler et al., 2009):

استهدفت الدراسة اختبار مدى تأثير التحفظ المحاسبي على كفاءة عقود الديون من خلال تطوير الخصائص الإحصائية والمعلوماتية للتقارير المحاسبية في ضوء درجات متفاوتة من التحفظ المشروط وغير المشروط، وتم استخدام النموذج التحليلي لإختبار العلاقة. وأوضحت الدراسة أن عقود الديون المثلى ومعدلات الفائدة على الديون تتحدد في ضوء مدى التعارض بين أصحاب الديون والملاك، مع عرض كيف تتغير عقود الدين تبعاً لدرجة التحفظ. وقد توصلت الدراسة أيضاً إلى أن التحفظ المحاسبي يخفض من كفاءة عقود الديون خلافاً للعديد من الدراسات التجريبية.

٥- دراسة (Garcia Lara et al., 2009):

قامت الدراسة بالتحقق من أن الشركات ذات نظام الحوكمة القوي تكون ذات درجة عالية من التحفظ المحاسبي بخلاف الشركات ذات نظام الحوكمة الضعيف، وقد تم إجراء الدراسة على عينة شملت (١٦١١) شركة أمريكية خلال الفترة من ١٩٩٢ حتى ٢٠٠٣. وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات ذات نظام الحوكمة القوي لديها درجة مرتفعة من التوقيت غير المتماثل وهذا يشير إلى العلاقة الطردية بين التحفظ المحاسبي المشروط ومقاييس الحوكمة.

٦- دراسة (كساب، ٢٠١١):

استهدفت الدراسة تحديد أهم العوامل التي تؤثر على التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية والسعودية، حيث تم اختبار أثر حجم الشركة ونسبة المديونية وآليات الحوكمة والمعايير المحاسبية على حجم التحفظ المحاسبي، وتم إجراء الدراسة على عينة من (٤٨) شركة مصرية و(٦٨) شركة سعودية خلال عام ٢٠٠٩. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين حجم الشركة وحجم التحفظ المحاسبي، بالإضافة إلى وجود تأثير طردي لنسبة المديونية ونسبة الأعضاء المستقلين وغير التنفيذيين على حجم التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية.

٧- دراسة (الرشيدى، ٢٠١١):

فحصت الدراسة وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية فيما يتعلق بممارسة التحفظ، وهل يتم الموافقة على الممارسة الحالية أم هناك رغبة في تعديلها - وذلك في البيئة المصرية- وتم إجراء دراسة ميدانية من خلال توزيع قوائم إستقصاء على كافة الأطراف المعنية بالدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة إجراء تعديلات في ممارسات التحفظ المحاسبي للحد من مشكلاته، مع ضرورة الإبقاء على تطبيق سياسات محاسبية متحفظة بدرجة معقولة، وأخيراً ضرورة دعم مستخدمي القوائم المالية من خلال إشارة المراجع في تقريره على مدى تحفظ القوائم المالية للشركات.

٨- دراسة (سلامة، ٢٠١٢):

أخبرت الدراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وقيمة المنشأة، واشتملت عينه الدراسة على (٤٩) شركة مدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٠. وقد توصلت الدراسة إلى إنعكاس الأخبار غير السارة على الأرباح المحاسبية بشكل أسرع من إنعكاس الأخبار السارة نتيجة لإستخدام الشركات مستويات مرتفعة من التحفظ، كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير لمستوى التحفظ المحاسبي على تكلفة رأس المال مما ينعكس على قيمة المنشأة.

٩- دراسة (Chan & Hsu, 2013):

استهدفت الدراسة اختبار مدى إرتباط الترتيب الهرمي للشركات (المقاسة بعدد طبقات الملكية) وتكلفة الديون، وقد شملت العينة (٣٠٠٩) مشاهدة للشركات التايوانية خلال الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٨. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين عدد طبقات الإستثمار وتكلفة الديون، كما

أوضحت الدراسة أن الشركات متعددة الطبقات تزيد من التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية مما يساعد في خفض تكلفة رأس المال المقترض.

١٠- دراسة (Chen & Zhu,2013):

تم اختبار مدى تأثير التحفظ المحاسبي على مصادر التمويل المختلفة (إصدار السندات، القروض المصرفية) وجودة التقارير المالية، وقد تمت الدراسة على عينة من الشركات الصينية المدرجة وغير المدرجة بسوق المال الصيني خلال الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧. وتوصلت الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي هو سمة من سمات التقارير المالية عالية الجودة التي يمكن أن تخفض من تكلفة الديون لكل الشركات بما فيها الشركات المملوكة للدولة، التي لديها قيود مالية أقل من الشركات الخاصة، مع خفض التكاليف المالية بالشركات التي تتمتع بمستوى عال من التحفظ المحاسبي.

١١- دراسة (Louis et al.,2014):

قامت الدراسة بالتحقق من قيام المحللون بتضمين المعلومات المتاحة حالياً والمتعلقة بالتحفظ المحاسبي في توقعاتهم، وقد شملت العينة (٣١٥١٨) مشاهدة بالشركات الأمريكية لكل سنة خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠٠٦. وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

-يوجد ارتباط بين التحيز المتفائل لتوقعات المحللين للأرباح والمعالجة المحاسبية غير المتماثلة للأرباح والخسائر، وهو ما يتفق مع الفكرة التي تنص على أنه من غير المحتمل أن يقوم المحللين بتعديل توقعاتهم بشكل كامل وفقاً للتحفظ المحاسبي.

-ترتبط أخطاء المحلل عكسياً مع المعلومات المتحفظ عنها التي تتوفر قبل توقعات المحلل.

-يوجد ارتباط عكسي بين قيمة الأصول الدفترية والخطأ المتوقع للشركات ذات حجم المبيعات المنخفض، في حين أن العلاقة تكون إيجابية مع الشركات ذات حجم المبيعات المرتفع.

١٢- دراسة (Kravet,2014):

أوضحت الدراسة دور التحفظ المحاسبي المشروط في تخفيض السلوك الإنتهازي للإدارة لخلق استثمارات ذات مخاطرة. وقد اشتملت عينة الدراسة على (٢٢٠٨) شركة أمريكية خلال الفترة من ١٩٨٤ حتى ٢٠٠٦. وقد توصلت الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي المشروط يقيد السلوك الإنتهازي للإدارة لعمل استثمارات ذات درجة مخاطرة حتى وإن كان ذلك مربحاً، وذلك من خلال زيادة درجة التوقيت غير المتماثل عند الإعتراف بالأخبار غير السارة والأخبار السارة.

١٣- دراسة (سعد الدين، ٢٠١٤):

قامت الدراسة بتحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة، واشتملت عينة الدراسة على (٣٢) شركة مدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٢. وقد توصلت الدراسة إلى زيادة درجة التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية عقب وقوع الأزمة المالية العالمية نظراً لما تمتعت به الشركات الأكثر تحفظاً بالتقارير المالية من مقدرة ائتمانية مرتفعة، بالإضافة إلى أن التحفظ المحاسبي يعتبر أحد الآليات البديلة لحوكمة الشركات التي تحد من الممارسات

الإنتهازية للإدارة، كذلك وجود علاقة ارتباط موجبة بين التحفظ المحاسبي وقيمة المنشأة من خلال تخفيض تكلفة رأس المال.

١٤ - دراسة (Lee et al., 2015):

قامت الدراسة بفحص تأثير التحفظ المحاسبي المشروط على أتعاب المراجعة من خلال تأثير حوكمة الشركات على هذه العلاقة، كذلك تأثير منافع التحفظ المحاسبي على الحد من خطر المراجعة وكيف يمكن تحقيق ذلك وفقاً لجودة لنظام الحوكمة، وقد اشتملت العينة على (١٦٤٥٥) مشاهدة خلال الفترة من ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٩. وقد توصلت الدراسة إلى إنخفاض أتعاب المراجعة مع وجود تحفظ محاسبي مشروط والتزام الشركة به ولكن مع ضرورة توافر نظام حوكمة قوي.

١٥ - دراسة (Li, 2015):

تهدف هذه الدراسة للتعرف على دور التحفظ المحاسبي المشروط في خفض تكلفة رأس المال المملوك وتكلفة الأموال المقترضة على مستوى دولي. وتمثلت عينة الدراسة في (٣٥) دولة خلال الفترة من ١٩٩١ حتى ٢٠٠٧. وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات القائمة في دول ذات نظام تقرير مالي أكثر تحفظاً تنخفض بها تكلفة رأس المال المملوك وتكلفة الديون، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبي المشروط وتكلفة رأس المال المملوك وتكلفة الديون في الدول ذات النظام القانوني القوي، مما يشير إلى الدور المتكامل بين التحفظ المحاسبي والمؤسسات القانونية في أسواق المال، وأخيراً اشارت الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي المشروط يخفض تكلفة الديون مما ينعكس على تحسين كفاءة عقود الديون.

١٦ - دراسة (Aminu and Hassan, 2016):

استكشفت الدراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وكفاءة الإستثمار في نيجيريا، وقد تمثلت عينة الدراسة في (٨) شركات تمثل شركات التكتل المدرجة في بورصة نيجيريا خلال الفترة من ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٣. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين التحفظ المحاسبي وكفاءة الإستثمار في شركات التكتل النيجيرية، وتشير الدراسة إلى ضرورة تبني عنصر التحفظ المحاسبي في الإطار التنظيمي للمحاسبة، لدوره في تقييد المديرين حتى يعملوا بكفاءة في رقابة الإستثمارات وإتخاذ القرارات.

١٧ - دراسة (Balakrishnan et al., 2016):

استهدفت الدراسة التعرف على تأثير التحفظ المحاسبي على مستوى الإستثمار في الشركات خلال الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، واشتملت عينة الدراسة على (٣١٥٤) شركة خلال الفترة (أول يوليو) ٢٠٠٧ وحتى (أخر يونيو) ٢٠٠٨. وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات ذات التقارير المالية الأقل تحفظاً شهدت انخفاض أكثر حدة في الإستثمار بعد بداية الأزمة المالية مقارنة مع الشركات ذات التقارير الأكثر تحفظاً، وكانت هذه العلاقة أقوى بالنسبة للشركات المقيدة مالياً والتي تواجه حاجة كبيرة للتمويل الخارجي.

١٨ - دراسة (Kang et al., 2017):

قامت الدراسة بالتحقق من دور التحفظ المحاسبي في الحصول على القروض لتحقيق نمو ثابت للشركة يختلف حسب تاريخ إستحقاق الديون، وقد تم إجراء الدراسة على جميع الشركات التي لديها كافة البيانات المطلوبة لإختبار الفروض بأمريكا الشمالية خلال الفترة من ١٩٨٧ حتى ٢٠٠٨، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين التحفظ المحاسبي ونمو الشركة المستقبلي الممول من الديون وخصوصاً الديون طويلة الأجل وذلك في الشركات التي لديها عدد أقل من الأحكام المضادة للاستيلاء firms with fewer anti-takeover provisions، بالإضافة إلى دور التحفظ المحاسبي في خفض تكلفة التمويل بالإقتراض.

١٩ - دراسة (Zhong & Li, 2017):

هدفت الدراسة إلى بيان مدى أهمية التحفظ المحاسبي في تحسين كفاءة الإستثمار وخفض تكلفة رأس المال المملوك من خلال دراسة نظرية تحليلية. فقد أوضحت الدراسة أن التحفظ المحاسبي من أهم خصائص التقارير المالية وأنه أمر لا غنى عنه حيث أن كافة الأطراف الرئيسية بالشركات تطالب به للتخفيف من تكاليف الوكالة، وقد تزايدت البحوث التي تتناولها في الفترة الحالية والتي تطالب بعدم استبعاده من المعايير المحاسبية لأهميته، كما أوضحت الدراسة أن القيم الاقتصادية المحققة تؤثر في التدفقات النقدية وبالتالي تؤثر في الأرباح المتحفظة، بينما القيم الاقتصادية غير المحققة المتعلقة بالأخبار السارة لا يتم التعبير عن تأثيرها في الأرباح المتحفظ عنها إلا إذا استندت لدرجة عالية من التحقق على عكس القيم الاقتصادية غير المحققة المتعلقة بالأخبار السيئة (درجة تحقق منخفضة)، وفي النهاية تؤثر الأرباح المتحفظ عنها التي تأثرت بالقيم الاقتصادية المحققة وغير المحققة في كفاءة الإستثمار وتكلفة رأس المال المملوك.

٢٠ - دراسة (Mohammed et al., 2017):

قامت الدراسة بإختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي وحوكمة الشركات في ظل الروابط السياسية Political Connection حيث النفوذ السياسي الكبير على أسواق المال، وقد تم إجراء الدراسة على (٨٢٤) شركة ماليزية مدرجة بسوق المال الماليزي على مدى أربعة سنوات. وقد توصلت الدراسة إلى تطبيق التحفظ المحاسبي في تلك الشركات، كما أشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية بين هيكل الحوكمة الجيد (القائم على مجلس إدارة مستقل) والتحفظ المحاسبي، بينما تتحول تلك العلاقة إلى علاقة عكسية إذا كان هيكل الحوكمة غير جيد (القائم على مجلس إدارة غير مستقل)، كما أن الروابط السياسية ذات تأثير عكسي متوسط على العلاقة الطردية بين التحفظ المحاسبي وهيكل الحوكمة الجيد.

هذا، وبعد عرض الدراسات السابقة المتعلقة بتأثير التحفظ المحاسبي على القوائم المالية من جهة، وتأثيره على مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى، يمكن التوصل للنقاط التالية:

١- معظم الدراسات التي تمت في مجال اختبار تأثير التحفظ المحاسبي على القوائم المالية ومستخدميها كانت بالتطبيق على شركات أمريكية.

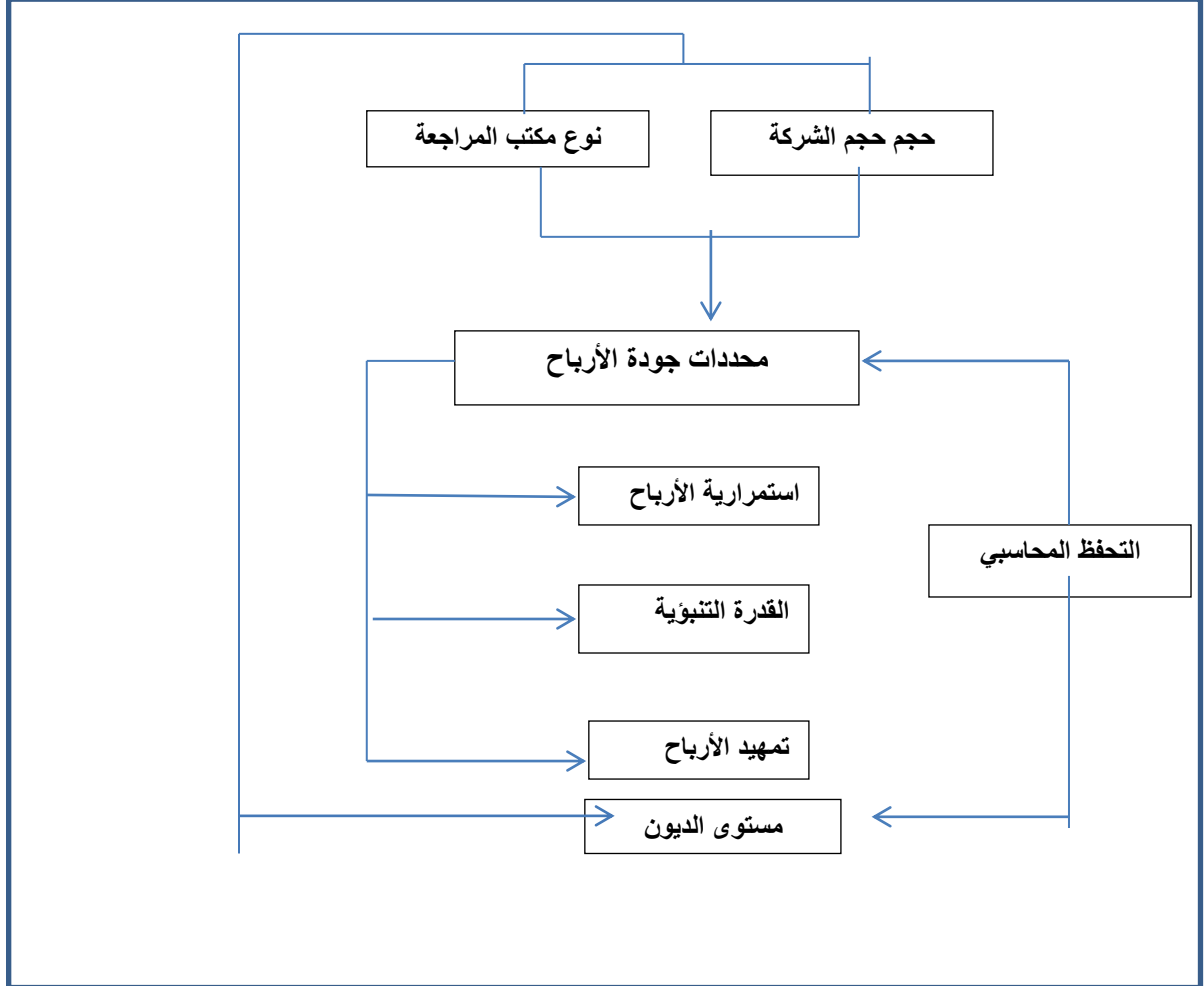
- ٢- ندرة الأبحاث التي أجريت في مجال اختبار تأثير التحفظ المحاسبي على القوائم المالية بالمقارنة مع الأبحاث التي تختبر تأثير التحفظ المحاسبي على مستخدمي القوائم المالية.
- ٣- اتفقت معظم الدراسات على دور التحفظ المحاسبي في خفض ظاهرة عدم تماثل المعلومات وتخفيض درجة عدم التأكد في أسواق المال، الأمر الذي يؤكد على ضرورة تضمين التحفظ المحاسبي في الإطار المفاهيمي الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) لإعداد وعرض القوائم المالية.
- ٤- اتفقت معظم الدراسات السابقة على فوائد التحفظ المحاسبي في جوانب عديدة مثل تقييد السلوك الانتهازي للإدارة، والحد من الدعاوى القضائية ضد الشركة ومكاتب المراجعة، وتفعيل نظام الحوكمة وارتفاع كفاءة الأسواق المالية.

ومن ثم فإن مدى نفعية التحفظ المحاسبي لا يزال محل نقاش، لذلك تعد هذه الدراسة إستكمالاً للدراسات السابقة التي تناولت تأثير التحفظ على القوائم المالية، نظراً لقلة الدراسات التي تم تناولها وفقاً لهذا البعد، كذلك تمثل هذه الدراسة إضافة للدراسات السابقة التي تناولت تأثير التحفظ المحاسبي على مستخدمي القوائم المالية نظراً لتعدد الدراسات التي تم تناولها وفقاً لهذا التقسيم.

لذا، ستقوم الباحثة باختبار تأثير التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح المحاسبية بالوقوف على محدداته من؛ إستمرارية الأرباح، وقدرتها التنبؤية، وتمهيد الأرباح دون جودة المستحقات نظراً لتضمنها قدر من التقدير والحكم الشخصي بسبب المرونة المتاحة للإدارة في تطبيق الإستحقاق المحاسبي. بالإضافة إلى اختبار تأثير التحفظ المحاسبي على مستوى الديون المستخدمة في تمويل الشركات المطبقة لسياسات التحفظ المحاسبي.

هذا، وقد استخلصت الباحثة من عرض وتحليل الدراسات السابقة مجموعة المتغيرات المرتبطة بالمشكلة محل الدراسة والتي في ضوئها تم التوصل إلى نموذج المشكلة البحثية للعلاقة بين التحفظ

المحاسبي من جانب ومحددات جودة الأرباح المحاسبية ومستوى الديون من جانب آخر، كما يعرضه الشكل التالي:



النموذج البحثي للعلاقة بين التحفظ المحاسبي ومحددات جودة الأرباح المحاسبية ومستوى الديون (المصدر: من إعداد الباحثة)

ثالثاً: هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس من هذا البحث في توفير دليل على مدى وجود تأثير للتحفظ المحاسبي على جودة الأرباح المحاسبية من خلال محدداته المتمثلة في؛ استمرارية الأرباح، وقدرتها التنبؤية، وتمهيد الأرباح، وعلى مستوى الديون.

ويتم تحقيق الهدف الرئيس من خلال تحقق الأهداف الفرعية التالية:

- ١- بيان مدى أهمية التحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال.
- ٢- توضيح مدى تأثير التحفظ المحاسبي على محددات جودة الأرباح.
- ٣- اظهار دور التحفظ المحاسبي في زيادة أو خفض مستوى الديون.

رابعاً: أهمية البحث:

تتحدد أهمية البحث في حاجة أسواق المال إلى ضرورة الإهتمام بالتحفظ المحاسبي، حيث يساعد على تخفيض ظاهرة عدم تماثل المعلومات، وتخفيض درجة عدم التأكد المحيطة بأسواق المال، واكتساب ثقة مستخدمي القوائم المالية بما يدفعهم لإتخاذ القرارات الرشيدة، لذا فإن هذا البحث يكتسب أهميته من الإعتبارات التالية:

- ١- ضرورة زيادة الدراسات التي تهتم بمجال التحفظ المحاسبي داخل سوق المال السعودي.
- ٢- ضرورة الإهتمام بالقضاء على ظاهرة عدم تماثل المعلومات، بما يضمن تقييد السلوك الإنتهازي للإدارة للحد من إدارة الأرباح.
- ٣- أهمية الدور الذي تلعبه كل من؛ استمرارية الأرباح، وقدرتها التنبؤية، وتمهيد الأرباح كمحددات لجودة الأرباح المحاسبية.
- ٤- أهمية الدور الذي يلعبه التحفظ المحاسبي في التأثير على مستوى الديون.

خامساً: فروض البحث:

في ضوء العرض السابق لمشكلة وأهداف البحث يمكن صياغة فروض البحث فيما يلي:

الفرض الأول : توجد علاقة معنوية بين مستوى التحفظ المحاسبي واستمرارية الأرباح.

الفرض الثانى : توجد علاقة معنوية بين مستوى التحفظ المحاسبي والقدرة التنبؤية للأرباح.

الفرض الثالث : توجد علاقة معنوية بين مستوى التحفظ المحاسبي وتمهيد الأرباح.

الفرض الرابع : توجد علاقة معنوية بين مستوى التحفظ المحاسبي ومستوى الديون.

سادساً: حدود البحث:

- ١- تقتصر الدراسة التطبيقية على شركات قطاع المواد الأساسية المسجلة بسوق المال السعودي خلال الفترة من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٥.
- ٢- يقتصر حساب التحفظ المحاسبي وفقاً لمقياس نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية، نظراً لتوافر بيانات المقياس ووجود أساس نظري يستند عليه ذلك المقياس.
- ٣- يقتصر تحديد جودة الأرباح المحاسبية على ثلاثة آليات يتم قياسها محاسبياً دون أي تدخل للتقدير والحكم الشخصي في استمرارية الأرباح وقدرتها التنبؤية وتمهيد الأرباح.
- ٤- يقتصر التعبير عن عقود المديونية بمستوى الديون فقط دون معدل الفائدة المطلوب من قبل المقرضين.

سابعاً: منهج وطريقة البحث:

لتحقيق الهدف الرئيس للبحث ستعتمد الباحثة على المنهجين التاليين:

- المنهج النظري الفلسفي: من خلال عرض وتحليل الكتابات والدراسات السابقة التي تناولت التحفظ المحاسبي وآثاره المختلفة على القوائم المالية ومستخدميها، وذلك بغرض تحديد الإطار النظري لمفاهيم مكونات مشكلة البحث، ومن ثم تحديد المتغيرات التي تمثل المشكلة محل البحث والدراسة.
- المنهج التطبيقي: حيث يمكن استنتاج العلاقة بين التحفظ المحاسبي وكل من محددات جودة الأرباح المحاسبية ومستوى الديون، وذلك من خلال صياغة فروض الدراسة التطبيقية، والتي تم اختبارها باستخدام البيانات لعينة من الشركات المسجلة في سوق المال السعودي، وتم الإعتماد على أسلوب تحليل الارتباط الإنحدار لأغراض تحليل بيانات الدراسة.

ثامناً: التبويب العام للبحث:

في ضوء الهدف الرئيس للبحث والأهداف الفرعية، تم تبويب البحث على النحو التالي:

القسم الأول : التحفظ المحاسبي: مفهومه وأنواعه وطرق قياسه.

القسم الثاني: أهمية التحفظ المحاسبي.

القسم الثالث: الدراسة التطبيقية واختبار الفروض

القسم الرابع: النتائج والتوصيات

القسم الأول التحفظ المحاسبي: مفهومه وأنواعه وطرق قياسه:

١/١ . مفهوم التحفظ المحاسبي:

تنشأ الحاجة إلى التحفظ المحاسبي كإستجابة لمتطلبات مستخدمي القوائم المالية لإتخاذ القرارات الرشيدة بدرجة مقبولة من الثقة في ظل حالة عدم التأكد السائدة في بيئة الأعمال. ولقد تزايدت الحاجة للتحفظ المحاسبي في الآونة الأخيرة مع الأزمة المالية وإنهيار العديد من الشركات والبنوك العملاقة.

هذا، وقد تعددت الدراسات التي تناولت مفهوم التحفظ المحاسبي، حيث عرفه مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB,1980) بقائمة المفاهيم رقم (٢) بأنه "رد فعل إزاء عدم التأكد في محاولة لضمان أن عدم التأكد والمخاطر المتعلقة ببيئة الأعمال تؤخذ في الإعتبار على نحو كافي".

إلا أن التعريف السابق لم يفسر كيف يضمن رد الفعل الحذر أن المخاطر تؤخذ في الإعتبار بدرجة كافية (Givoly&Hayn,2000).

كذلك يعرف (Basu,1997) التحفظ المحاسبي على أنه "ميل المحاسب لتطبيق أعلى درجة من التحقق عند الإعراف بالأخبار السارة مثل الأرباح أكثر من درجة التحقق المطلوبة عند الإعراف بالأخبار السيئة كالخسائر". كما يرى (Givaly&Hayn,2000) أن التحفظ المحاسبي معيار للإختيار بين المبادئ المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض الأرباح التي يتم التقرير عنها لأدنى حد من خلال تأخير الإعراف بالإيرادات، وتعجيل الإعراف بالمصروفات وتقييم الأصول بأقل قيمة وتقييم الإلتزامات بأعلى قيمة. كما أضاف ضرورة توخي الحذر عند الإعراف وقياس الدخل والأصول.

وإستكمالاً لما سبق، يرى (Bliss,1924 نقلاً عن: Watts, 2003) أن التحفظ المحاسبي هو "عدم توقع أي أرباح مع توقع كل الخسائر، وأوضح أن توقع الأرباح يعني الإعراف بالأرباح عندما تتحقق التدفقات النقدية المتولدة عنها". وبمفهوم أكثر وضوحاً عرف (Watts,2003) أن التحفظ يمثل تحقق غير متماثل للمكاسب والخسائر، مما يؤدي لدرجات متفاوتة للتحفظ: فكلما زاد الفرق في درجة التحقق المطلوبة للمكاسب مقابل الخسائر كلما زادت درجة التحفظ.

هذا، وقد زاد النقاش والجدل بين الباحثين وواضعي المعايير حول مدى نفعية التحفظ المحاسبي لمستخدمي القوائم المالية (Ruch & Taylor,2015). حيث أن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) لم يشتمل إطاره المفاهيمي على التحفظ المحاسبي كأحد الخصائص النوعية للتقارير المالية، لإعتقاده بأن التحفظ المحاسبي يحيد المعلومات المحاسبية ويتعارض مع الحياد (FASB,2010). وقد أيد بعض الباحثين تلك الفكرة حيث أشاروا إلى أن التحفظ المحاسبي يحيد أرقام القوائم المالية مما يؤدي إلى عدم كفاءة إتخاذ القرارات من قبل كافة أصحاب المصالح (Gigler et al,2009; Guay& Verrechia, 2006).

وعلى الجانب الآخر، فقد عارض بعض الباحثين فكرة عدم نفعية التحفظ المحاسبي وأكدوا على إنه واحد من السمات الأساسية للمعلومات المحاسبية التي يعود تاريخها لقرون عديدة. كما أنه إحدى الخصائص النوعية للتقارير المالية، الذي يتطلب تطبيق أعلى مستوى للتحقق عند الإعراف بالأخبار السارة على عكس الأخبار السيئة، فهو السياسة التي تؤدي إلى التحيز من خلال خفض صافي القيمة الدفترية للأصول عن صافي القيمة السوقية لها (Watts,2003; Lafond& Watts, 2008; Ball et al., 2008; IASB,2015).

ويتضح مما سبق وجود خلاف قائم بإستمرار حول مدى نفعية التحفظ المحاسبي على الرغم من تزايد الحاجة إليه مع الأزمة المالية العالمية وما ترتب عليها من إنهيار العديد من الشركات، بإعتباره إحدى الوسائل التي تضمن سلامة التقارير المالية.

٢/١ . أنواع التحفظ المحاسبي:

أوضحت العديد من الدراسات وجود شكلين من التحفظ المحاسبي هما: التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط، وترجع التفرقة بين النوعين إلى أن تطبيق التحفظ المشروط يعتمد على الأحداث الاقتصادية المحتملة، بينما تطبيق التحفظ غير المشروط يعتمد على الأحداث الاقتصادية الفعلية (Ruch & Taylor,2015).

١/٢/١ . التحفظ غير المشروط (UnConditional Conservatism):

وهو التحفظ الذي يشير إلى الممارسات المحاسبية التي من شأنها تخفيض القيمة الدفترية لاصافي الأصول عن قيمتها السوقية مع تخفيض الأرباح بشكل ثابت. ولا يعتمد على الأحداث الاقتصادية المحتملة كما يتصف بأنه تحفظ مسبق (Ex-ante). ومن الأمثلة على ذلك النوع من التحفظ: معالجة مصروفات البحوث والتطوير ومصروفات الإعلانات كمصروف إيرادي وعدم معالجتها كمصروف رأسمالي، والإهلاك المعجل للأصول، وكذلك تحديد تكلفة المخزون بطريقة الوارد أخيراً يصرف أولاً، ومعالجة الإحتياطات المتراكمة التي تزيد عن التكاليف المستقبلية المتوقعة (Watts, 2003; Hellman, 2008; Bandyopadhyay et al., 2010; Ruch & Taylor,2015).

٢/٢/١ . التحفظ المشروط (Conditional Conservatism):

عرف (Watts,2006) التحفظ المشروط بأنه "أعلى درجة من التحقق يتطلب تطبيقها عند الإعتراف بالمكاسب على عكس الإعتراف بالخسائر". وفي حالة التحفظ المشروط يتم تخفيض قيمة كل من الأرباح و صافي الأصول بمجرد أن تظهر أي أحداث اقتصادية سيئة، ومع ذلك فإن الزيادات في القيم السابقة لا تحدث بالضرورة عندما يكون هناك أحداث اقتصادية سارة (Basu,2005; Ryan,2006).

وإستكمالاً لما سبق، فإن التحفظ المشروط يحدث عندما يتم الإعتراف بتأثير الأحداث الاقتصادية المحتملة السيئة على الأرباح المحاسبية بدرجة أكبر من الإعتراف بتأثير الأحداث الاقتصادية السارة (Ruch & Taylor,2015; Patatoukas,2017). وبالتالي يضمن التحفظ المشروط أن الأرباح التي تظهر بالتقارير هي الأرباح المحققة فعلاً بينما ما يظهر من خسائر بالتقارير فهي الخسائر المتوقعة، مع التأكيد على الإعتراف بالأرباح المتوقعة بمقدار ما يتحقق منها، كما يترتب على الإفصاح عن الخسائر الاقتصادية المتوقعة في الوقت المناسب خفض تكاليف الوكالة التي تنشأ نتيجة لعدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، مما يجعل التحفظ المشروط يعكس جودة التقارير المالية ويوفر إنذار مبكر عن انخفاض الأداء (Lafond& Watts, 2008; Kothari et al., 2010; Mora& Welker,2015).

ويلاحظ أن التحفظ المشروط هو تحفظ لاحق (EX-Post) يتميز بالإعتراف غير المتماثل للأحداث الاقتصادية السارة والسيئة ومن الأمثلة على هذا النوع من التحفظ: سياسة التكلفة أو السوق أيهما أقل عند تقييم المخزون، والإنخفاض في شهرة المحل، وكذلك الإعتراف بخسائر الإضمحلال في

قيمة الأصول طويلة الأجل Impairment Losses، وعدم التماثل في الإعراف بالمكاسب والخسائر (Ruch & Taylor,2015).

من جانب آخر، قام (Lawrence et al., 2013) بوضع تقسيم آخر للتحفظ المحاسبي، حيث ميز بين التحفظ غير التقديري non-discretionary والتحفظ التقديري discretionary، ويمثل التحفظ غير التقديري التطبيق غير المتحيز لمباديء المحاسبة ويعتبر تدخل هادف في عملية إعداد التقارير المالية لضبط كمية وتوقيت التحفظ نظراً لأنه تحفظ طبيعي (مثالي) يتحدد وفقاً لظروف الإقتصادية للشركة، بينما الإختلاف عن ذلك المستوى من التحفظ يعبر عن التحفظ التقديري، وفي معظم الأحوال يختلف مستوى التحفظ المطبق عن المستوى الطبيعي نظراً لتعارض المصالح بين المديرين والملاك.

هذا، وترجع أهمية التمييز بين التحفظ المشروط وغير المشروط لثلاثة أسباب (Ruch & Taylor,2015) تتمثل في:

السبب الأول: أن كلا الشكلين من التحفظ المحاسبي ذو تأثير مختلف على القوائم المالية، حيث أن تطبيق سياسات محاسبية وفقاً للتحفظ غير المشروط يترك أثر نسبي ثابت على قائمة الدخل من فترة لأخرى (مثل التعامل مع نفقات البحوث والتطوير) على عكس تطبيق السياسات المحاسبية وفقاً للتحفظ المشروط الذي يكون له تأثير غير ثابت على قائمة الدخل لإرتباطه بالتقلبات في محتوى وتوقيت الأحداث الإقتصادية عبر الفترات (Chen et al.,2014).

كذلك يؤدي الشكلان من التحفظ المحاسبي لإنخفاض صافي قيمة الأصول في الميزانية العمومية، وإن كان التحفظ غير المشروط يترك تأثير ثابت في مقابل تأثير غير ثابت في حالة تطبيق سياسات التحفظ المشروط، وكمثال على ذلك التأثير فقد يؤدي الإستهلاك المعجل لأصل ما في السنوات الأولى من عمر الأصل إلى عدم تسجيل القيمة الدفترية للأصل في حالة وجود أخبار سيئة عن القيمة السوقية للأصل.

السبب الثاني: أن تطبيق أحد أنواع التحفظ المحاسبي - كما أشارت العديد من البحوث - قد يؤثر على تطبيق النوع الأخر، حيث أوضح (Beaver & Ryan,2005) أن التحفظ غير المشروط يخلق شهرة غير مسجلة Accounting slack تحول دون تطبيق التحفظ المشروط، فالإنخفاض غير المشروط في القيمة الدفترية للأصول عن قيمتها السوقية يحد من الإعراف بحجم التخفيض المطلوب في قيمة الأصول عند وجود أخبار سيئة وفقاً للتحفظ المشروط، وبالتالي فإن تطبيق التحفظ المشروط قد يكون غير مجدي (مربكاً) Confounded في ظل التحفظ غير المشروط.

السبب الثالث: قد تختلف الظروف التي تؤدي إلى التحفظ المشروط عن الظروف التي تؤدي إلى التحفظ غير المشروط، حيث ينشأ التحفظ المشروط بشكل كبير في البيئات التي ترتفع فيها تكاليف التعاقد والتقاضي، في حين ينشأ التحفظ غير المشروط في البيئات التي ترتفع بها التكاليف الضريبية وتكاليف التعاقد مع زيادة الدور الرقابي للتنظيمات المهنية (Qiang,2007).

ويرى البعض أن التحفظ المشروط هو الأكثر إنتشاراً عن التحفظ غير المشروط وقد يرجع ذلك لإتصال التحفظ المشروط بالأحداث غير المؤكدة التي تكون ذات أهمية للباحثين المهتمين بقضايا التعاقد والتقييم. (Ball&Shivakumar,2005; Ryan,2006)

٣/١. طرق قياس التحفظ المحاسبي:

تعددت نماذج وطرق قياس التحفظ المحاسبي في الدراسات المحاسبية المعاصرة، وسوف نتناول الباحثة بعض من هذه المقاييس والنماذج التي استخدمت على نطاق واسع في العديد من البحوث المحاسبية والتمثلة في:

١/٣/١. مقياس التوقيت غير المتماثل (AT):

قدم (Basu,1997) مقياساً للتحفظ المحاسبي يعبر عن تأثير الأخبار السيئة على الأرباح بدرجة أكبر من الأخبار السارة وهذا ما يعرف بالتوقيت غير المتماثل، ويعد Basu من الرواد القائمين بربط التحفظ المحاسبي مع التوقيت غير المتماثل، فزيادة التوقيت غير المتماثل تؤدي لزيادة درجة التحفظ المحاسبي، وقد تم صياغة نموذج الإنحدار لدراسة العلاقة بين الأرباح المحاسبية والعوائد السوقية للأسهم، حيث يشار للأخبار السارة بالعائد الموجب أو الصفر بينما يشار للأخبار السيئة بالعائد السالب، وقد استخدم Basu المتغير الوهمي Dummy variable للتمييز بين الأخبار السارة والسيئة، فيكون المتغير الوهمي مساوياً للصفر في حالة الأخبار السارة ومساوياً للواحد إذا كانت الأخبار سيئة (Wang et al.,2009).

وعلى الرغم من اتساع نطاق إستخدام مقياس (AT) في العديد من البحوث المحاسبية وتوافق نتائجه بشكل كبير مع تنبؤات الباحثين (Ryan,2006). إلا أن النموذج تعرض لعدة إنتقادات تتمثل في:

- ضعف أداء النموذج في بحوث السلاسل الزمنية لقياس التحفظ، بجانب عدم قدرته على العمل بشكل جيد مع المعلومات المجمعة لأكثر من فترة (Givoly et al.,2007).

- عدم كفاءة الإقتصاد القياسي للمقياس Econometric deficiencies التي تعبر عن التحيز في نسبة التباين والتحيز في إختيار العينة (Dietrich et al.,2007).

- وجود مشكلة تزامن Simulataneity في العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم (Beaver et al., 2008).

- مقياس (AT) لا يمكن استخدامه في قياس التحفظ بالشركات الخاصة، كما أن التغيرات في العوائد الإقتصادية ليس بالضرورة أن تعزى إلى التغير في عائد السهم كما في ذلك المقياس (Roychowdhury& Watts, 2007).

- عدم كفاءة التسعير بالسوق Mispricing قد تتسبب في عدم إنعكاس وتعبير عائد السهم عن الأخبار الإقتصادية بشكل صحيح (Beaty,2007).

وكمحاولة للحد من الإنتقادات الموجهة لمقياس (AT) قام (Khan& Watts, 2009) بتطوير ذلك المقياس من خلال تضمين المقياس لعدة متغيرات مثل حجم الشركة، والرافعة المالية بإعتبارهما محددات تطبيق التحفظ المحاسبي معبراً عن ذلك بصياغة علاقة خطية بين خصائص الشركة والتحفظ المحاسبي.

٢/٣/١. مقياس الإستحقاقات غير المتماثلة للتدفقات النقدية (AACF):

قدم (Ball& Shivakumar,2005) مقياس (AACF) لتقدير درجة التحفظ المحاسبي في الشركات الخاصة (غير المدرجة)، على عكس مقياس (AT) غير المناسب للتطبيق على الشركات الخاصة التي لا يتوافر أي معلومات عن أسعار أسهمها، حيث تم صياغة نموذج للانحدار لدراسة العلاقة بين الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية، ويشار للأخبار السارة بالتدفقات النقدية التشغيلية التي تزيد أو تساوي الصفر بينما الأخبار السيئة تشير للتدفقات النقدية التشغيلية التي نقل عن الصفر، وقد استخدم متغير وهمي يساوي صفر في حالة الأخبار السارة ويساوي الواحد في حالة الأخبار السيئة. وتجدر الإشارة إلى حداته ذلك المقياس نسبياً مما يصعب معه التحقق من جدوى إستخدامه، كما لم تحدد أدبيات التحفظ المحاسبي أي تحيز بالمقياس، وهناك حاجة لمزيد من البحوث لتقييم مدى سلامة تطبيق ذلك المقياس للتحفظ المحاسبي قبل الوقوف على نقاط القوة والضعف في المقياس (Wang et al., 2009).

٣/٣/١. نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية (MTB):

يعتمد ذلك المقياس في تحديد درجة التحفظ المحاسبي على مقارنة القيمة السوقية للقيمة الدفترية لحقوق الملكية، فكلما زادت النسبة الناتجة عن ذلك المقياس دل ذلك على إرتفاع درجة التحفظ المحاسبي، ويظهر ذلك المقياس بقوة في العمل التحليلي القائم على نموذج تقييم الدخل المتبقي (Beaver& Ryan, 2000). ويمكن لذلك المقياس قياس التحفظ المحاسبي في شركة محددة (Specific Firm) على عكس مقياس (AT) ومقياس (AACF) التي لم تستطع قياس التحفظ لشركة محددة، كذلك وجود أساس نظري لذلك المقياس مما يجعله أحد المقاييس المستخدمة على نطاق واسع في الأدب المحاسبي. إلا أن النموذج تعرض لعدة إنتقادات تتمثل في:

- يرى (Roychowdhury&watts,2007) أن المقياس يتضمن تحيز صاعد Upward لدرجة التحفظ نظراً لوجود عوائد اقتصادية في معظم الشركات. كما أن العوائد الإقتصادية تعمل على خفض القيمة الدفترية للشركة عن القيمة السوقية مما يؤدي لدرجة تحفظ مبالغ فيها، وفي حالة عدم وجود عوائد اقتصادية للشركة يكون ذلك المقياس غير متحيز عند قياس التحفظ المحاسبي لأنه سيعكس الدرجة الحقيقية له (Wang et al.,2009).
- المقياس قرين محدد Proxy لعوامل أخرى بخلاف التحفظ المحاسبي. فعلى سبيل المثال مقياس (MTB) قرين للمخاطر الإفتراضية للباحثين في مجال التمويل، ونظراً لتعدد أدوار ذلك المقياس تزداد الشكوك حول نفعية إستخدامه (Wang et al., 2009).

ولكن تعتقد الباحثة أن مميزات ذلك المقياس وخاصة إيمانه على أساس نظري يقلل من الإنتقادات الموجهة له، ولا يوجد مقياس لا يتضمن مميزات تقابلها إنتقادات، ولكن مع قوة المميزات تضعف الإنتقادات.

٤/٣/١. مقياس الإحتياطات السرية (HR):

أوضح (Penman Zhang,2002) أن التحفظ المحاسبي يخلق احتياطات سرية، وقيمة ذلك الإحتياطي تشير لدرجة التحفظ المحاسبي في الشركة، وكلما زاد حجم الإحتياطات السرية يزداد معها التحفظ في التقارير المالية للشركات، ولكن من الصعوبة تحديد قيمة للإحتياطات السرية لعدم التقرير عنها في القوائم المالية أو في أى مكان آخر، ويمكن تقديرها فقط من خلال الباحثين. هذا، ويتطلب مقياس (HR) توافر العديد من البيانات التي يصعب الحصول عليها مثل نفقات البحوث والتطوير والإعلانات التي لا يفصح عنها من قبل بعض الشركات، مما ينعكس على إنخفاض إستخدام ذلك المقياس بالمقارنة مع المقاييس الأخرى للتحفظ المحاسبي. كما أن صعوبة تحديد قيمة له تؤدي لصعوبة في استخدامه بالدراسات الدولية للتحفظ، حيث أن التطبيقات المحاسبية في العديد من البلدان لا تسمح بالإفصاح عن نفقات البحوث والتطوير والإعلان (Wang et al.,2009).

٥/٣/١. مقياس الإستحقاقات السلبية (NA):

اقترح (Givoly & Hayn,2000) ذلك المقياس للتحفظ المحاسبي الذي يركز على الإستحقاقات غير التشغيلية كجزء من القيمة الدفترية للشركة. والسبب في إستخدام ذلك المقياس يرجع إلى إستخدام التحفظ المحاسبي لآلية الإستحقاق بتأجيل الإعراف بالمكاسب الإقتصادية وتعجيل الإعراف بالخسائر الإقتصادية، ومن خلال تلك العملية يزداد مستوى الإستحقاقات غير التشغيلية المتجمعة في الشركة وتزداد قيمته السالبة. وقد أوضح الباحثان من خلال استخدام عينة من ٨٩٦ شركة إرتفاع الإستحقاقات غير التشغيلية السالبة عن الإستحقاقات التشغيلية ومع زيادة الإستحقاقات غير التشغيلية السالبة تزداد درجة التحفظ المحاسبي.

هذا، ويتميز (NA) بأنه مقياس محدد للتحفظ لشركة معينة مع سهولة تطبيقه بشكل عام حيث لا يتطلب بنود بيانات كثيرة، وأخيراً عدم إيمانه على بيانات السوق على عكس مقياس (AT) ومقياس (MTB) (Wang et al.,2009). ولكن يعاب على مقياس (NA) حاجته لمقياس الإستحقاقات المتجمعة لعدد من السنوات بداية من سنة أساس محددة وبالتالي تظهر مشكلة تحديد سنة الأساس، وأيضاً تجاهل المقياس تكلفة الإهلاك التي تعتبر عنصر هام في الإستحقاقات المحاسبية (Wang et al., 2009).

هذا، وبعد عرض مقاييس التحفظ المحاسبي المختلفة، ترى الباحثة أن مقياس القيمة السوقية للقيمة الدفترية (MTB) من أنسب الطرق للتطبيق في سوق المال السعودي، نظراً لتوافر كافة متطلبات تطبيقه، حتى وإن كان هناك إنتقادات وجهت له، فإن وجود أساس نظري له يدعم إستخدامه على نطاق واسع في البحوث المحاسبية سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

القسم الثاني أهمية التحفظ المحاسبي:

إن الخلاف القائم باستمرار حول مدى نفعية التحفظ المحاسبي يتطلب إبراز دوره وأهميته في العديد من الجوانب وخاصة عقب الأزمة المالية العالمية ، حتى يمكن إيجاد الدعائم التي يتم الرد بها على كل من يقف ضد تطبيقه.

١/٢ . دور التحفظ المحاسبي في خفض تكلفة رأس المال:

إن تأثير التحفظ المحاسبي على تكلفة رأس المال المملوك ودقة تنبؤات المحللين يتوقف على جودة المعلومات، فإذا ساهم التحفظ المحاسبي في تحسين جودة المعلومات سيؤدي ذلك لخفض تكلفة رأس المال المملوك مع دقة تنبؤات المحللين، فكما هو معروف أن تكلفة رأس المال المملوك تمثل معدل العائد المطلوب من قبل المستثمرين في الأسهم، وهذا المعدل يرتفع مع مخاطر الإستثمار في الأسهم، ومع إرتفاع جودة المعلومات تنخفض تكلفة رأس المال المملوك، وبالتالي فإن إرتباط التحفظ المحاسبي بتكلفة رأس المال المملوك يتوقف على تأثير التحفظ على جودة المعلومات (Ruch & Taylor, 2015).

من جانب آخر، أوضح (Chan et al., 2009) أن التحفظ المشروط يؤدي إلى إرتفاع تكلفة رأس المال المملوك بسبب خضوع ممارسات التحفظ المشروط للسلوك الإنتهازي للإدارة الذي قد يضر بجودة الأرباح، بينما يعمل التحفظ غير المشروط على خفض تكلفة رأس المال المملوك بشركات المملكة المتحدة البريطانية نظراً لإرتباط التحفظ غير المشروط بأرباح أكثر موثوقية، مما يقلل من عدم التأكد بشأن الأرباح المستقبلية. إلا أن (Garcia Lara et al., 2011) يرى أن التحفظ المشروط يؤدي لخفض تكلفة رأس المال المملوك بسبب زيادة دقة المعلومات وزيادة قيمة الشركة مع الحد من عدم التأكد بشأن كمية وتوزيع التدفقات النقدية المستقبلية وانخفاض تقلب أسعار الأسهم المستقبلية. علاوة على إرتباطه إيجابياً مع النتائج الإقتصادية حيث يؤدي لتقليل مشاكل عدم تماثل المعلومات وتحسين كفاءة الإستثمار.

إستكمالاً لما سبق، يؤكد (Garcia Lara et al., 2011) أن العلاقة العكسية بين التحفظ المحاسبي المشروط وتكلفة رأس المال تضيف ضوء إضافي بخصوص المناقشات في التنظيمات المحاسبية بشأن ما إذا كان ينبغي إستبعاد التحفظ المحاسبي من الخصائص النوعية المرغوب فيها للمعلومات المحاسبية، حيث أن عدم وجود التحفظ المحاسبي سيؤدي لزيادة درجة عدم التأكد وزيادة التقلب في أسعار الأسهم مستقبلاً وإنخفاض القيمة السوقية وارتفاع تكلفة رأس المال.

وترى الباحثة أن دور التحفظ المحاسبي في خفض تكلفة رأس المال المملوك يتوقف على جودة الأرباح، التي تمثل إحدى متغيرات الدراسة التي تقوم بها الباحثة، فالعلاقة العكسية بين التحفظ المحاسبي وتكلفة رأس المال لن تتحقق إلا بوجود معلومات ذات جودة يعبر عنها محددات جودة الأرباح.

٢/٢ . دور التحفظ المحاسبي في تحسين كفاءة عقود المديونية:

يساعد التحفظ المحاسبي على خفض عدم التماثل في المعلومات بين المقرضين والمقرضين مما يؤدي لزيادة جودة المعلومات وبالتالي تقييد قرارات الإقراض غير الصحيحة مثل: (إقراض مقرضين غير جديرين بالإئتمان) مما يعمل على حماية المقرضين من مخاطر الإقراض، فتقليل فجوة المعلومات بين المقرضين والمقرضين تساعد في الحد من سياسات توزيع الأرباح الزائدة على المساهمين، وبالتالي تخفيض التعارض بين الملاك والدائنين، مما ينعكس على قبول المقرضين معدلات فائدة منخفضة تعمل على خفض تكلفة التمويل بالإقتراض طالما هناك تحفظ محاسبي سواء مشروط أو غير مشروط (Ahmed et al., 2002; Chen & Zhu, 2013; Ruch & Taylor, 2015).

كما أن التحفظ المحاسبي المشروط في شكل التوقيت غير المتماثل للإعتراف بالمكاسب والخسائر يوفر معلومات ملائمة ذات صلة كبيرة بالمقرضين، في نفس التوقيت يقيد التحفظ المحاسبي غير المشروط الإعتراف المحاسبي لبعض العناصر التي لا يمكن التحقق من القيمة الاقتصادية لها، لأن مثل هذا الإعتراف يزيد من قلق المقرضين (Worst-Case scenario، السيناريو الأسوأ)، مما يؤدي في النهاية إلى تمكين المقرضين من تقييم أفضل لمخاطر المقرضين في حالات التخلف عن السداد (Watts,2003). وهذا يختلف مع (Gigler et al., 2009) حيث أوضح أن عقود الديون المثلى ومعدلات الفائدة على الديون تتحدد في ضوء مدى التعارض بين أصحاب الديون والملاك ولكن يؤدي التحفظ المحاسبي إلى خفض درجة كفاءة عقود الديون.

علاوة على ما سبق، أوضح (Zhang,2008) أن التحفظ المحاسبي يساعد في تحديد المخاطر وخفض أسعار الفائدة (تكلفة التمويل بالإقتراض) حيث أن التحفظ المحاسبي يفيد المقرضين بتوفير إشارات زمنية للمخاطر الإفتراضية وفوائد المقرضين من خلال إنخفاض أسعار الفائدة. كما أن التحفظ المشروط من خلال الإعتراف بالخسائر في التوقيت المناسب يقلل من عدم تماثل المعلومات ويزيد من الكفاءة التجارية لأوراق الدين في سوق الدين الثانوي (Wittenberg- Moerman,2008). من جانب آخر فإن الشركات التي تتمتع بمستوى عال من التحفظ يمكنها أن ترفع من مستوى الديون التي يتم الحصول عليها بعد بداية الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، وكان هذا الأمر واضحاً للشركات التي واجهتها تكاليف كبيرة نسبياً وحاجة ملحة لزيادة رأس المال (Balakrishnan et al.,2016). ويستنتج مما سبق، أن التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط ساعد على تحسين كفاءة عقود المديونية سواء بزيادة مستوى الديون أو بتخفيض معدل الفائدة من القروض، مع ملاحظة تزايد الدراسات السابقة التي تناولت التأثير على تكلفة التمويل بالإقتراض ونقص الدراسات التي تناولت التأثير على مستوى الديون بعد الأزمة المالية، وبناء عليه ترغب الباحثة في إختبار تأثير التحفظ المحاسبي بنوعيه على مستوى الديون للشركات بعد الأزمة المالية، وذلك لتعزيز النتائج التي توصل إليها بعض الباحثين، وذلك من خلال اختبار العلاقة في سوق المال السعودي خلال الفترة من عام ٢٠١٣ وحتى عام ٢٠١٥.

٣/٢. دور التحفظ المحاسبي في تفعيل حوكمة الشركات:

يعتبر نظام الحوكمة الوسيلة الرقابية التي تعمل على حماية الشركات من مخاطر الإفلاس والإنهيارات خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، فهي آليه يستخدمها المساهمون لمراقبة إدارة الشركة مع الحد من تكاليف الوكالة، ومع وجود معلومات محاسبية ذات جودة عالية لمستخدمي الحوكمة سواء مساهمين أو مجلس الإدارة، فمن خلال التحفظ المحاسبي - يمثل إحدى الطرق الرئيسية لخفض عدم تماثل المعلومات بين المساهمين وإدارة الشركات- يمكن إعاقة الإتجاه الإنتهازي للإدارة في المبالغة في قيمة صافي الأصول أو الأرباح الحالية أو إخفاء الخسائر المتوقعة ، كما أن التحفظ المحاسبي يزيد من التحقق من المعلومات التي يتم التقرير عنها، لذا فإن استخدام الأرباح المقرر عنها بشكل متحفظ تؤدي إلى عدم الإفراط في تعويضات الإدارة (Watts,2003). كما أن التحفظ غير المشروط مع مزيد من الإستقلالية في مجلس الإدارة يمكن من خفض تكلفة الوكالة وتحسين حوكمة الشركات، وتتطوي الشركات ذات الحوكمة القوية بداخلها على مستوى عالي من التحفظ المشروط (Ahmed & Duellman, 2007; Garcia Lara et al., 2009).

٤/٢ . دور التحفظ المحاسبي في خفض مخاطر الدعاوى القضائية:

يعمل التحفظ المحاسبي على تخفيض مخاطر التقاضي، حيث أن الإقرار غير المتمثل بالأرباح الاقتصادية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالدعاوى القضائية ضد مراجعي الحسابات، فالمبالغة في تقييم صافي الأصول أو المبالغة في الأرباح المرجحة يولد تكاليف تقاضي ضدهم (Kellogg, 1984) نقلًا عن: (Garcia Lara et al., 2009)، كما أن دور التحفظ المحاسبي في تخفيض تكاليف الوكالة يقترن بدوره في الحد من مخاطر التقاضي للمديرين والمراجعين.

وقد تلجأ الشركات لممارسة سياسات محاسبية أكثر تحفظاً مثل تدنية الأرباح بترحيلها لفترات مستقبلية تجنباً للتعرض لأي دعاوى قضائية، وفي ظل وجود حماية قوية للمستثمرين يلزم القانون بتطبيق التحفظ من خلال تعجيل الإقرار بالخسائر وتأجيل الإقرار بالأرباح على عكس البلدان التي يضعف فيها حماية المستثمرين ولا يظهر بها أي تحفظ عند الإقرار بالأرباح مما يقود إلى العديد من مشاكل التقاضي (Garcia Lara et al., 2009). وهكذا يتضح أن مخاطر الدعاوى القضائية ضد الإدارة والمراجعين تتوقف على طبيعة إلزام التنظيمات واللوائح على تطبيق التحفظ وحماية المستثمرين (Bushman & Piotroski, 2006).

٥/٢ . دور التحفظ المحاسبي في تقييد عقود حوافز الإدارة:

يساعد التحفظ المحاسبي على إتخاذ الإدارة لقرارات إستثمارية أفضل من خلال ربط حوافز الإدارة بالأرباح المتحفظة التي تظهر بالتقارير المالية، حيث يحقق الإقرار بالخسائر في الوقت المناسب في ظل التحفظ المشروط تخلي الإدارة عن مشاريع ذات صافي قيمة حالية سالبة، ومع إرتفاع درجة التحقق المطلوبة عند الإقرار بالأرباح تتحفز الإدارة لدفع مشاريع ذات صافي قيمة حالية موجبة مما ينعكس على حجم تعويضاتها (Rush & Taylor, 2015). كما أن التحفظ المحاسبي يعمل على تحسين كفاءة الإستثمار من خلال تقييد السلوك الإنتهازي للمديرين، فالمديرين لديهم مدة وظيفية محددة ومسئولية محدودة، مما يخلق لديهم دافع لتعجيل الإقرار بالتدفقات النقدية المستقبلية غير المحققة في الوقت الحالي (Lafond & Roychowdhury, 2008). وبالتالي تصبح عملية إسترداد المكافآت التي حصلت عليها الإدارة بناء على الأرباح المتوقعة أمر أكثر صعوبة في حالة ترك المديرين الشركات قبل تحقق تلك التدفقات النقدية، ولكن من خلال التقرير المالي المتحفظ يتم الحد من قدرة الإدارة على المبالغة في قيمة صافي الأصول أو في الأرباح الحالية، مما يمنع دفع حوافز إدارية مبالغ فيها يكون إستردادها مكلفاً بسبب القيد الزمني المحدود للإدارة، كما أن التحفظ المحاسبي يلزم المديرين بالإقرار المسبق بالخسائر المحتملة في الشركات ذات المستوى المرتفع من التحفظ وبشكل أسرع من الشركات ذات مستوى التحفظ المنخفض (Balakrishnan et al., 2016).

٦/٢. دور التحفظ المحاسبي في التأثير على جودة الأرباح المحاسبية:

يأتي تأثير التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح المحاسبية في المقام الأول لمعظم البحوث المحاسبية المعاصرة، حيث أن مصداقية واستمرارية الأرباح المحاسبية تعد أهم الضمانات للمستثمرين والمقرضين ولكافة مستخدمي القوائم المالية. هذا ويمكن دراسة تأثير التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح من خلال بعدين: الأول خصائص السلاسل الزمنية للأرباح، والثاني يتعلق بإدارة الأرباح (Rush & Taylor, 2015) وسيتم تناول البعدين بشيء من التفصيل.

١/٦/٢. البعد الأول: خصائص السلاسل الزمنية للأرباح:

تتحدد جودة الأرباح من خلال عدة خصائص تتمثل في جودة الإستحقاقات، واستمرارية الأرباح، والقدرة التنبؤية، وتمهيد الأرباح، والقيمة الملائمة، والتوقيت المناسب. والخصائص الأربعة الأولى تمثل أساس المحاسبة حيث يتم قياسها من خلال المعلومات المحاسبية فقط، بينما الخاصية الخامسة والسادسة تستند إلى السوق لإعتمادهما على العلاقات بين بيانات السوق والبيانات المحاسبية، بالإضافة إلى مجموعة محددات أخرى تتحكم في محددات جودة الأرباح وهي؛ حجم الشركة، والتدفق النقدي، وتقلبات المبيعات ودورة التشغيل (Francis et al., 2004). وسيتم التعرض للخصائص الأربعة الأولى التي تركز على المعلومات المحاسبية.

١/١/٦/٢. جودة المستحقات **Accrual quality**:

تتحقق جودة الأرباح من خلال التقارب بين الربح والتدفقات النقدية التشغيلية وتتسبب الإستحقاقات في إحداث فجوة بين الأرباح والتدفقات النقدية التشغيلية (Francis et al., 2004; Ahmedpour & Shahsavari, 2016).

٢/١/٦/٢. استمرارية الأرباح **Persistence**:

تشير إلى قدرة الأرباح على الإستمرار بشكل ثابت خلال الفترات المقبلة أو ثبات الأرباح من فترة لأخرى، ويتم التعبير عنها من خلال ميل معامل الإنحدار للأرباح الحالية وأرباح الفترة الماضية **Lagged Earnings**. وكلما كان معامل الإنحدار موجب ويقترّب من الواحد الصحيح يدل ذلك على استمرارية الأرباح وجودتها، بينما إذا كان سالب ويقترّب من الصفر يدل ذلك على عدم استمرارية الأرباح وإنخفاض جودة الأرباح (Francis et al., 2004; Ahmedpour & Shahsavari, 2016).

٣/١/٦/٢. القدرة التنبؤية **Predictability**:

تشير إلى قدرة الأرباح في التعبير والتنبؤ عن نفسها، حيث تمثل القدرة التنبؤية عنصر الملائمة في الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية، وتلقي إهتمام كبير من قبل واضعي المعايير والمحللين الماليين، ويتم التعبير عنها بإستخدام الجذر التربيعي لتباين خطأ التقدير الناتج عن إستخدام

نموذج استمرارية الأرباح، ويدل إرتفاع التباين في الأرباح على إنخفاض قدرتها التنبؤية (Francis et al., 2004; Ahmedpour & Shamsavari, 2016).

٤/١/٦/٢. تمهيد الأرباح Smoothness:

تنشأ تلك الخاصية نتيجة استخدام المديرين المعلومات الخاصة المتعلقة بالدخل المستقبلي لتخفيف التقلبات الإنتقالية في الأرباح في الفترات التي ترتفع بها، وزيادتها في الفترات التي تنخفض فيها بشكل كبير، ويعبر عنه بنسبة الإنحراف المعياري لصادفي الدخل إلى الانحراف المعياري لصادفي التدفقات النقدية التشغيلية وكلما انخفضت النسبة دل ذلك على إنخفاض جودة الربح بسبب وجود تمهيد للأرباح وتدخل الإدارة في الأرباح (Francis et al., 2004; Leuz et al., 2003; Ahmedpour & Shamsavari, 2016).

هذا، ويرى (Chen et al., 2014) أن التحفظ المحاسبي المشروط يؤثر سلباً على جودة الأرباح المحاسبية من خلال تخفيض استمرارية الأرباح وقدرتها التنبؤية، حيث يزيد التحفظ المحاسبي المشروط من تقلبات الأرباح ويقلل من استمرارها مستقبلاً بشكل تدريجي. كما يقلل من قدرة الأرباح على التنبؤ بالأرباح المستقبلية ولكن يزيد من قدرة الأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية، بينما التحفظ غير المشروط يعمل على خلق إحتياطات مستترة يمكن أن تتحول لأرباح خلال فترات تنخفض فيها الأرباح مما يشوه الأداء التشغيلي بشكل مؤقت (Penman & Zhang, 2002; Kim & Kross, 2005).

٢/٦/٢. البعد الثاني: إدارة الأرباح:

تعرف إدارة الأرباح بتعمد الإدارة للتلاعب بالأرقام المحاسبية لتحقيق أهداف ربحية، وهناك قلة في البحوث التي تناولت تأثير التحفظ المحاسبي على إدارة الأرباح، فقد يبدو أن وجود التحفظ المحاسبي يحول دون تحقيق إدارة الأرباح بتقييد دور الإدارة في التلاعب بالأرباح، إلا أن هذا لا يعتبر بالضرورة صحيح، فقد يرجع التلاعب إلى ما يحدثه التحفظ المحاسبي من تحيز بتخفيض القيم المحاسبية كشكل من إدارة الأرباح، مع ملاحظة أنه من غير المحتمل أن يتحقق ذلك من خلال التحفظ المشروط بسبب الأحداث الاقتصادية المحتملة المتكئة في ذلك النوع من التحفظ المحاسبي (Ruch & Taylor, 2015). إلا أن الأمر قد يتعلق بالتحفظ غير المشروط الذي قد يعمل على تيسير إدارة الأرباح من خلال تراكم الإحتياطات التي يمكن تحويلها إلى أرباح عند الحاجة، حيث قد تستغلها إدارة الشركة لتحقيق أرباح مستقبلية (Jackson & Liu, 2010).

وبعد العرض النظري لتأثير التحفظ المحاسبي بنوعيه على جودة الأرباح المحاسبية، ترغب الباحثة في التعرف على تأثير التحفظ المحاسبي على محددات جودة الأرباح المحاسبية في سوق المال السعودي، وذلك بالوقوف على خصائص السلاسل الزمنية للأرباح المتمثلة في؛ استمرارية الأرباح، وقدرتها التنبؤية، وتمهيد الأرباح، حتى يمكن قبول أو عدم قبول ما توصلت إليه الدراسات السابقة المطبقة على أسواق مال عالمية. لذلك ستقوم الباحثة في القسم الثالث بإجراء دراسة تطبيقية لإختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي وعقود المديونية بالتركيز على مستوى الديون دون تكلفة الأموال المقترضة من جانب، مع اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومحددات جودة الأرباح المتمثلة في؛ استمرارية

الأرباح، وقدرتها التنبؤية، وتمهيد الأرباح من جانب آخر. نظراً لأن محددات جودة الأرباح تتحكم في دور التحفظ المحاسبي في كافة آثاره التي تم عرضها مسبقاً.

القسم الثالث الدراسة التطبيقية واختبار الفروض:

يتناول هذا الجزء من البحث إجراء دراسة تطبيقية لاختبار الفروض باستخدام البيانات المنشورة للشركات المسجلة في سوق المال السعودي وذلك لتحديد مدى وجود علاقة بين التحفظ المحاسبي ومحددات جودة الأرباح المحاسبية، وكذلك مدى وجود علاقة بين التحفظ المحاسبي ومستوى الديون، في ضوء ما تم التوصل إليه في الجانب النظري للبحث.

١/٣. عينة الدراسة ومصادر البيانات:

يتكون مجتمع الدراسة من شركات قطاع المواد الأساسية المسجلة بسوق المال السعودي خلال الفترة من ٢٠١٣ وحتى عام ٢٠١٥، وقد تم تحديد العينة وفقاً للمحددات التالية:

- ١- أن يكون الشركة لها أسهم يتم تداولها في سوق المال.
- ٢- توافر بيانات عن أسعار الأسهم خلال فترة الدراسة.
- ٣- توافر القوائم المالية خلال فترة الدراسة.

وبعد تطبيق الشروط السابقة تم استبعاد عدد (٤) من الشركات لعدم توافر أسعار الأسهم خلال فترة الدراسة ليصبح عدد شركات العينة (٣٨) شركة بقطاع المواد الأساسية.

وتود أن تشير الباحثة إلى أن اختيارها لقطاع المواد الأساسية يرجع إلى كبر حجم القطاع مقارنة بباقي قطاعات الأعمال في سوق المال السعودي حيث تمثل عدد شركات القطاع (٤٢) شركة.

وقد قامت الباحثة بتجميع البيانات المطلوبة عن شركات العينة من خلال الموقع الإلكتروني لسوق المال السعودي www.Tadawul.com.sa.

٢/٣. قياس متغيرات الدراسة:

في ضوء هدف البحث والنتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة تتمثل متغيرات الدراسة وطرق قياسها فيما يلي:

أولاً: المتغير المستقل:

يتمثل في التحفظ المحاسبي وسيتم قياس ذلك المتغير وفقاً لمقياس القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية (MTB) الذي قدمه (Beaver & Ryan, 2000) والذي يعد من أكثر المقاييس استخداماً في البحوث المحاسبية نظراً لوجود أساس نظري يستند عليه مع توافر المدخلات اللازمة لتطبيق المقياس. وتقاس القيمة السوقية لحقوق ملكية الشركة بعدد الأسهم المتداولة مضروباً في السعر السوقي للسهم وهو متوسط سعر الإقفال خلال السنة المالية بالكامل.

ثانياً: المتغيرات التابعة:

١- استمرارية الأرباح **Persistence**: سوف يستخدم معامل ميل الإنحدار للأرباح الحالية وأرباح الفترة السابقة وفقاً لنموذج (Francis et al.,2004 Ahmedpour& Shahsavari,2016).

$$X_{it} = \beta_0 + \beta_1 * X_{i,t-1} + e_{it}$$

حيث أن:

- X_{it} : ربحية السهم العادي للشركة (i) في نهاية السنة (t)
- β_0 : ثابت الإنحدار
- β_1 : معامل الإنحدار
- $X_{i,t-1}$: ربحية السهم العادي للشركة (i) في نهاية السنة الماضية (t-1)
- e_{it} : معامل خطأ التقدير للشركة (i) في نهاية السنة (t)

٢- قياس القدرة التنبؤية للأرباح **Predictability**: سوف يستخدم الجذر التربيعي لتباين خطأ التقدير الناتج عن استخدام نموذج الإنحدار البسيط لاستمرارية الأرباح (Francis et al.,2004 Ahmedpour& Shahsavari,2016).

$$X_{it} = \sqrt{\sigma^2(e_{it})}$$

حيث أن:

- X_{it} : القدرة التنبؤية لأرباح الشركة (i) خلال الفترة (t).
- $\sigma^2(e_{it})$: تباين خطأ التقدير للشركة (i) خلال الفترة (t).

٣- تمهيد الأرباح **Smoothness**: سوف يستخدم نسبة الإنحراف المعياري لصافي الدخل إلى الإنحراف المعياري لصافي التدفقات النقدية التشغيلية (Francis et al.,2004 Ahmedpour& Shahsavari,2016).

$$Smoothness_{it} = \frac{\sigma(Earn_{it})}{\sigma(CFO_{it})}$$

حيث:

- $Smoothness_{it}$: تمهيد الأرباح للشركة (i) خلال الفترة (t).
- $\sigma(Earn_{it})$: الإنحراف المعياري لصافي الدخل التشغيلي للشركة (i) خلال الفترة (t).

الانحراف المعياري لصافي التدفقات النقدية التشغيلية σ (CFO_{it})
للشركة (i) خلال الفترة (t).

٤- مستوى الديون **Debt Level**: سوف يستخدم نسبة إجمالي الالتزامات لإجمالي حقوق الملكية للتعبير عن مستوى الديون.

ثالثاً: المتغيرات الرقابية:

هناك بعض المتغيرات التي قد تؤثر على محددات جودة الربح ومستوى الديون، لذلك سيتم إدراجها كمتغيرات رقابية بنماذج الانحدار وتتمثل في:

١- **حجم الشركة Firm Size**: فقد أوضحت بعض الدراسات وجود تأثير لحجم الشركات على محددات جودة الربح ومستوى الديون (Abdelghany, 2005; Kang et al., 2017)، وسيتم التعبير عن حجم الشركة من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول (Lin & Chang, 2008; Harjoto & Jo, 2011).

٢- **نوع مكتب المراجعة Audit Type**: فقد أوضحت بعض الدراسات وجود تأثير لمكاتب المراجعة الكبيرة (Big Four) على محددات جودة الربح وكذلك تعتقد الباحثة تأثيرها على مستوى الديون، فكلما كان هناك مراجعة من قبل مكاتب المراجعة الكبرى تزداد ثقة المقرضين بالشركات لمنح قروض بدرجة أكبر (Teitel & Machuga, 2010).

لذلك ستظهر نماذج الانحدار وفقاً للمتغيرات الموضحة مسبقاً كما يلي:

$$\text{Persistence}_{it} = \beta_0 + \beta_{\text{consm}} + \beta_{\text{F Size}} + \beta_{\text{Audit}} + e_{it} \quad (1)$$

$$\text{Predictability}_{it} = \beta_0 + \beta_{\text{consm}} + \beta_{\text{F Size}} + \beta_{\text{Audit}} + e_{it} \quad (2)$$

$$\text{Smoothness}_{it} = \beta_0 + \beta_{\text{consm}} + \beta_{\text{F Size}} + \beta_{\text{Audit}} + e_{it} \quad (3)$$

$$\text{Debt Level}_{it} = \beta_0 + \beta_{\text{consm}} + \beta_{\text{F Size}} + \beta_{\text{Audit}} + e_{it} \quad (4)$$

حيث أن:

Persistence_{it}: محدد استمرارية الربح للشركة (i) في نهاية السنة (t)

Predictability_{it}: محدد القدرة التنبؤية للربح للشركة (i) في نهاية السنة (t)

Smoothness_{it}: محدد تمهيد الربح للشركة (i) في نهاية السنة (t)

Debt Level_{it}: مستوى الديون للشركة (i) في نهاية السنة (t)

β_0 : ثابت الانحدار

β_{consm} : مستوى التحفظ المحاسبي

$B_{\text{F Size}}$: متغير رقابي يعبر عن حجم الشركة ويمثل اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول

β_{Audit} : متغير وهمي يعبر عن نوع مكتب المراجعة، فإذا كان مكتب المراجعة من المكاتب الكبرى يأخذ قيمة (1) وإذا كان غير ذلك يأخذ قيمة (صفر)

e_{it} : معامل خطأ التقدير للشركة (i) في نهاية السنة (t)

٣/٣. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

ستقوم الباحثة عند اختبار فروض الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:
(أ) المقاييس الإحصائية الوصفية وتشتمل على كل من المتوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري ومعامل الالتواء ومعامل التفرطح.

(ب) اختبار Jarque- Bera Test، لقياس اعتدالية توزيع متغيرات الدراسة المتمثلة في مستوى التحفظ المحاسبي وتأثيره على كل من؛ استمرارية الأرباح، القدرة التنبؤية، تمهيد الأرباح، ومستوى الديون.

(ج) اختبار جذر الوحدة Unit Root Test ، لدراسة استقرار السلاسل الزمنية من حيث التأكد من أن المتوسط الحسابي والتباين ثابتاً عبر الزمن، وأن التغير يعتمد على المسافة بين نقطتين زمنيتين ولا يرتبط بالفترة الزمنية لمستوى التحفظ المحاسبي.

(د) اختبار Granger -Engle Cointegration Test ، لدراسة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

(هـ) مصفوفة ارتباط بيرسون Pearson Correlation coefficient، لمعرفة نوع ودرجة العلاقة بين متغيرين، وسيتم دراسة نوع وقوة علاقة الارتباط بين ربحية السهم للعام الحالي للعام السابق، وكذلك نوع وقوة العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي من جهة، وكذلك استمرارية الأرباح والقدرة التنبؤية وتمهيد الأرباح ومستوى الديون من جهة أخرى.

(و) تحليل الإنحدار البسيط Simple Linear Regression، وفقاً لطريقة المربعات الصغرى (ARMA) وذلك لمعرفة اتجاه العلاقة ومدى التأثير بين ربحية السهم العادي خلال العام الحالي كمتغير تابع، والمتغير المستقل ربحية السهم العادي خلال العام السابق.

(د) تحليل الإنحدار المتعدد Multiple Regression Analysis، وفقاً لطريقة المربعات الصغرى (ARMA, ARCH& GARCH) وذلك لمعرفة اتجاه العلاقة ومدى التأثير بين محددات جودة الأرباح المتمثلة في استمرارية الأرباح والقدرة التنبؤية وتمهيد الأرباح، وكذلك مستوى الديون كمتغيرات تابعة، والمتغير المستقل مستوى التحفظ المحاسبي، ومتغيرين مستقلين رقابين هما حجم الشركة ونوع مكتب المراجعة، وذلك لمعرفة تأثير كل متغير على المتغيرات التابعة.

٤/٣. الإحصاءات الوصفية وتحليل البيانات:

فيما يلي جداول الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، حيث تتضمن اختبار إعتدالية توزيع متغيرات الدراسة، اختبار جذر الوحدة، واختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

(١) اختبار Jarque-Bera لقياس إعتدالية توزيع المتغيرات المستقلة والتابعة والرقابية: يوضح الجدول التالي قيم الوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري ومعامل الالتواء ومعامل التفرطح واعتدالية التوزيع ومستوى المعنوية وعدد المشاهدات.

| الملاحظات | مستوى المعنوية | Jarque-Bera | معامل التفرطح | معامل الالتواء | الانحراف المعياري | الوسيط | المتوسط الحسابي | المقاييس |
|-----------|----------------|-------------|---------------|----------------|-------------------|--------|-----------------|--|
| 114 | 0.800 | 0.45 | 3.10 | -0.14 | 0.83 | 1.34 | 1.31 | ربحية السهم العادي للعام الحالي (X _{it}) |
| 114 | 0.001*** | 16.05 | 3.003 | 0.919 | 2.28 | 1.63 | 2.42 | ربحية السهم العادي للعام السابق (X _{it-1}) |
| 113 | 0.1569 | 3.70 | 2.40 | -0.33 | 1.59 | 19.7 | 19.5 | وغارنتم صافي التدفقات النقدية التشغيلية (CFO _{it}) |

| | | | | | | | | |
|-----|----------------------|------|------|-------|-------|-------|-------|---|
| 114 | 0.4758 | 1.48 | 2.44 | 0.013 | 1.57 | 19.40 | 19.32 | لوغاريتم صافي الدخل التشغيلي (Erm _{it}) |
| 114 | 0.411 | 1.77 | 2.63 | 0.244 | 0.998 | 21.6 | 21.73 | لوغاريتم إجمالي الأصول (F Size) |
| 114 | 0.44 ^٩ | 1.60 | 2.85 | 0.28 | 0.882 | 1.90 | 1.92 | نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية لحقوق الملكية (MTB) (Consm) |
| 114 | 0.001 ^{***} | 22.8 | 3.13 | 1.09 | 0.632 | 0.479 | 0.69 | نسبة الديون لحقوق الملكية (Debt Level) |

*** دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٠١
جدول رقم (١): نتائج إختبار إعتدالية المتغيرات

يتضح من الجدول رقم (١) أنه بإستخدام اختبار Jarque-Bera : إعتدالية توزيع جميع المتغيرات المستقلة والتابعة والرقابية عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥)، بينما لا يتوزع كل من: متغير ربحية السهم العادي للعام السابق ، ونسبة الديون لحقوق الملكية وفقاً للتوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١).

(٢) إختبار جذر الوحدة للمتغيرات المستقلة والتابعة معاً من خلال اساليب كل من : LLC, IPSW, ADF, PP :

تم إختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة كما يوضحه الجدول التالي

| الإختبارات | القيمة المحسوبة | مستوى المعنوية | القرار الإحصائي |
|-----------------------------|-----------------|----------------|-----------------|
| Levin, Lin & Chu t | -20.1732 | ***,٠٠١ | رفض H_0 |
| Im, Pesaran and Shin W-stat | -18.0600 | ***,٠٠١ | رفض H_0 |
| ADF - Fisher Chi-square | 296.586 | ***,٠٠١ | رفض H_0 |
| PP - Fisher Chi-square | 338.223 | ***,٠٠١ | رفض H_0 |

***دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٠١
جدول رقم (٢): نتائج إختبارات جذر الوحدة للمتغيرات

يتضح من الجدول رقم (٢) أن القيمة المحسوبة لإحصاءة إختبارات LLC,IPSW,ADF,PP دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١)، ومن ثم رفض فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة، الأمر الذي يدل على سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المستقلة والتابعة واستقرارها عند المستوى (0) ~ ١ وفقاً لحالة دون حد ثابت فقط ، حتى لا يتم الحصول على نماذج إنحدار زائفة Spurious Regression.

(٣) إختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة من خلال أسلوب Cointegration :

تم إختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة بإستخدام أسلوب Cointegration test وفقاً لإختبار Granger -Engle ، وذلك على النحو التالي:

| مؤشرات المتغيرات | tau-statistic | مستوى | مستوى |
|------------------|---------------|-------|-------|
|------------------|---------------|-------|-------|

| المعنوية | z-statistic | المعنوية | | |
|----------|-------------|----------|------------|--|
| ***0.001 | -143.1345 | ***0.001 | -8.432780 | ربحية السهم العادي للعام الحالي (X_{it}) |
| ***0.001 | -123.4760 | ***0.001 | -11.696632 | ربحية السهم العادي للعام السابق (X_{it-1}) |
| ***0.001 | -128.8718 | ***0.001 | -12.25950 | لوغاريتم صافي التدفقات النقدية التشغيلية (CFO_{it}) |
| ***0.001 | -115.8726 | ***0.001 | -10.90815 | لوغاريتم صافي الدخل التشغيلي (Er_{it}) |
| ***0.001 | -87.34621 | ***0.001 | -8.475915 | لوغاريتم إجمالي الأصول (F Size) |
| ***0.001 | -88.79254 | ***0.001 | -8.574717 | نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية لحقوق الملكية () (Consm) (MTB) |
| ***0.001 | -112.7700 | ***0.001 | --10.59669 | نسبة الديون لحقوق الملكية (Debt Level) |

*** دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٠١

جدول رقم (٣): نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة

اتضح من الجدول رقم (٣) أن القيمة المحسوبة لإحصاءة كل من : tau-statistic ، z-statistic دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥) ، ومن ثم رفض فرض العدم القائل بعدم وجود علاقات في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة ، وقبول الفرض البديل القائل بأنه توجد علاقات توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

٥/٣. اختبار الفروض والنتائج:

الفرض الأول: توجد علاقة معنوية بين مستوى التحفظ المحاسبي واستمرارية الأرباح. وإختبار صحة هذا الفرض يتم إجراء تحليل الارتباط وتحليل الإنحدار البسيط بين المتغير التابع (ربحية السهم العادي للعام الحالي) والمتغير المستقل (ربحية السهم العادي للعام السابق) بما يعبر عن استمرارية الأرباح، مع إجراء تحليل إنحدار متعدد بين المتغير التابع استمرارية الأرباح (Persistence)، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في؛ التحفظ المحاسبي (consm)، حجم الشركة (F Size)، ونوع مكتب المراجعة (Audit).

(١) مصفوفة إرتباط بيرسون:

تم استخدام معامل إرتباط بيرسون لتحديد العلاقة بين ربحية السهم العادي للعام السابق وربحية السهم العادي للعام الحالي وقد واتضح وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين ربحية السهم العادي للعام الحالي (المتغير التابع) وربحية السهم العادي للعام السابق (المتغير المستقل) حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون ٠,٥٨٢ ، وهي دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٥ .

(٢) تحليل الإنحدار الخطي البسيط:

يوضح الجدول رقم (٤) قيم معاملات معادلة الإنحدار البسيط للعلاقة بين المتغير التابع (ربحية السهم العادي للعام الحالي) والمتغير المستقل (ربحية السهم العادي للعام السابق).

| المتغير المستقل | المعاملات المقدرة β | t. test |
|-----------------|---------------------------|---------|
|-----------------|---------------------------|---------|

| مستوى المعنوية | القيمة | | |
|--|----------|----------|---|
| 0.001*** | 9.428820 | 0.800513 | ثابت الانحدار (Constant) |
| 0.001*** | 6.175949 | 0.210941 | ربحية السهم للعام السابق (X_{it-1}) |
| Dependant : $X_{it} = 0.800 + 0.210 X_{it-1}$ | | | |
| $R^2=33.8\%$ F- test= 57.3 Sig= 0.000 AIC= 2.07 SC= 2.11 HQC= 2.09 RMSE= 0.66 DW= 1.41 | | | |
| Breusch-Godfrey= 1.88 Sig= 0.06 Heteroskedasticity BPG= 1.25 Sig= 0.264 | | | |

*** دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٠١

جدول رقم (٤): نتائج تحليل الانحدار البسيط

١- معامل التحديد (R^2):

يتضح أن المتغير المستقل (ربحية السهم العادي للعام السابق) له القدرة على تفسير وشرح التغير في قيمة المتغير التابع (ربحية السهم العادي للعام الحالي) بنسبة ٣٣% وترجع باقي النسبة إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من الواجب إدراجها ضمن النموذج.

٢- اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار F-Test :

لاختبار معنوية متغيرات النموذج ككل تم استخدام اختبار (F- test) ، وحيث أن قيمة اختبار (F test) هي (٥٧,٣) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠,٠٠١) مما يدل على تأثير المتغير المستقل (ربحية السهم العادي للعام السابق) على المتغير التابع (ربحية السهم العادي للعام الحالي).

٣- اختبار معنوية المتغير المستقل t-test :

باستخدام اختبار (t-test) يتضح أن المتغير المستقل (ربحية السهم العادي للعام السابق) ذو معنوية في نموذج الانحدار الخطي البسيط وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١).

٤- اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test لقياس الارتباط التسلسلي بين أخطاء النموذج:

| الاختبارات | القيمة المحسوبة | مستوى المعنوية | القرار الإحصائي |
|---------------|-----------------|----------------|-----------------|
| F-statistic | 1.888 | 0.0617 | قبول H_0 |
| Obs*R-squared | 16.147 | 0.0639 | قبول H_0 |

جدول رقم (٥): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي

يتضح من اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test أنه لا يوجد ارتباط تسلسلي في أخطاء المتغير التابع (ربحية السهم العادي للعام الحالي) وهي غير دالة عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥) ومن ثم قبول فرض العدم الذي ينص على عدم وجود ارتباط تسلسلي بين أخطاء النموذج.

٥- اختبار Heteroskedasticity Test لثبات تباين الأخطاء:

| الاختبارات | القيمة المحسوبة | مستوى المعنوية | القرار الإحصائي |
|---------------|-----------------|----------------|-----------------|
| F-statistic | 1.257690 | 0.2645 | قبول H_0 |
| Obs*R-squared | 1.265933 | 0.2605 | قبول H_0 |

| | | | |
|------------|--------|----------|---------------------|
| قبول H_0 | 0.2034 | 1.617823 | Scaled explained SS |
|------------|--------|----------|---------------------|

جدول رقم (٦): نتائج اختبار ثبات تباين الأخطاء

بإجراء اختبار Heteroskedasticity Test: BPG لقيم الأخطاء بنموذج الإنحدار البسيط، يتضح أن مستوى المعنوية لإختبارات كل من : Scaled ، Obs*R-squared ، F-statistic ، explained SS أكبر من (٠,٠٥)، مما يدل على قبول فرض العدم الذي ينص على ثبات تباين أخطاء نموذج الإنحدار .

وبناء على ما سبق يمكن استنتاج قيم معاملات معادلة الإنحدار البسيط من بيانات جدول رقم(٤) كما يلي:

$$X_{it} = 0.800 + 0.210 X_{it-1}$$

تشير نتائج تحليل الإنحدار البسيط إلى وجود تأثير معنوي موجب للأرباح السابقة على الأرباح الحالية بقيمة (٠,٢١٠) وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥) من خلال اختبار t-test، وهذا يشير إلى استمرار تحقق الأرباح نتيجة لإقترب معامل الإنحدار من الواحد الصحيح (إشارة موجبة).

(٣) مصفوفة إرتباط بيرسون:

يوضح الجدول رقم(٧) قيم معامل إرتباط بيرسون للعلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في؛ التحفظ المحاسبي (consm)، حجم الشركة (F Size)، ونوع مكتب المراجعة (Audit) والمتغير التابع استمرارية الأرباح (Persistence).

| Correlation | | | |
|-----------------|---------------------|--------------------------------|---------------------|
| Sig. (1-tailed) | Pearson Correlation | | Pearson Correlation |
| 0.001*** | 1.000 | استمرارية الأرباح(Persistence) | |
| 0.001*** | 0.416 | التحفظ المحاسبي (consm) | |
| 0.001*** | 0.369 | حجم الشركة (F Size) | |
| 0.448 | 0.0716 | نوع مكتب المراجعة (Audit) | |

*** دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٠١ .

جدول رقم (٧): معامل إرتباط بيرسون

يتبين من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين استمرارية الأرباح (المتغير التابع) ومستوى التحفظ المحاسبي وحجم الشركة (المتغيرات المستقلة) حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون لكل منهم على الترتيب (٠,٤١٦ ، ٠,٣٦٩) وهي دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٥، بينما لا يوجد أي علاقة ارتباط بين استمرارية الأرباح (المتغير التابع) ونوعية مكتب المراجعة (المتغير المستقل) وهي غير دالة عند مستوى معنوية أكبر من ٠,٠٥ .

(٤) تحليل الإنحدار الخطي المتعدد:

يوضح الجدول رقم (٨) قيم معاملات معادلة الإنحدار للعلاقة بين المتغير التابع (استمرارية الأرباح) والمتغيرات المستقلة (مستوى التحفظ المحاسبي، حجم الشركة، نوع مكتب المراجعة).

| VIF | t. test | | المعاملات المقدرة β | المتغيرات المستقلة |
|--|----------------|-----------|---------------------------|-------------------------------|
| | مستوى المعنوية | القيمة | | |
| ---- | 0.001*** | -3.979921 | -3.464095 | ثابت الانحدار (Constant) |
| 1.091 | 0.001*** | 4.782876 | 0.183718 | مستوى التحفظ المحاسبي (Consm) |
| 1.057 | 0.001*** | 4.968092 | 0.197657 | حجم الشركة (F Size) |
| 1.076 | 0.0666 | 1.853223 | 0.159171 | نوع مكتب المراجعة (Audit) |
| Dependant : Persistence= = -3.464+0.183Consm+0.19765FSize+0.1591Audit+AR(1)=0.6244 | | | | |
| R2=59.5% F- test= 40.05 Sig= 0.001*** AIC= 0.55 SC= 0.67 HQC= 0.60 RMSE= 0.30 DW= 1.90 | | | | |
| Breusch-Godfrey= 1.025 Sig= 0.362 Heteroskedasticity BPG1.642 Sig= 0.1837 | | | | |
| AR (1) = 0.62 t- test= 8.06 sig= 0.001*** VIF= 0.61 | | | | |

*** دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٠١ .
جدول رقم (٨): نتائج تحليل الانحدار المتعدد

١- معامل التحديد (R^2):

يتضح أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في؛ التحفظ المحاسبي (consm)، حجم الشركة (F Size)، ونوع مكتب المراجعة (Audit) لها القدرة على تفسير وشرح التغير في قيمة المتغير التابع استمرارية الأرباح (Persistence) بنسبة ٦٠% وترجع باقي النسبة إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من الواجب إدراجها ضمن النموذج.

٢- اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار F-Test :

لاختبار معنوية متغيرات النموذج ككل تم استخدام اختبار (F- test)، وحيث أن قيمة اختبار (F- test) هي (٤٠,٠٥) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠,٠٠١) مما يدل على تأثير المتغيرات المستقلة المتمثلة في؛ التحفظ المحاسبي (consm)، حجم الشركة (F Size)، ونوع مكتب المراجعة (Audit) على المتغير التابع استمرارية الأرباح (Persistence).

٣- اختبار معنوية المتغير مستقل t-test :

باستخدام اختبار (t-test) يتضح أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في؛ التحفظ المحاسبي (consm)، حجم الشركة (F Size) ذات معنوية في نموذج الانحدار الخطي المتعدد وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١).

٤- معامل تضخم التباين (VIF):

لتحديد مدى وجود ازدواج خطي Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض تم حساب (VIF) وهي اختصار Variance Inflation Factor لكل متغير مستقل على حده مع باقي المتغيرات المستقلة، وقد اتضح أن المتغيرات المستقلة المقبولة ضمن نموذج الانحدار الخطي المتعدد التدريجي لا تعاني من مشكلة الإزدواج الخطي في أي من هذه المتغيرات حيث أن قيم VIF أقل من (١٠) مما يدل على عدم وجود مشكلة ازدواج خطي خطير بالنموذج.

٥- اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test لقياس الارتباط التسلسلي:

| الإختبارات | القيمة المحسوبة | مستوى المعنوية | القرار الإحصائي |
|-------------|-----------------|----------------|-----------------|
| F-statistic | 1.025634 | 0.3621 | قبول H_0 |

| | | | |
|------------|--------|----------|---------------|
| قبول H_0 | 0.3434 | 2.137936 | Obs*R-squared |
|------------|--------|----------|---------------|

جدول رقم (٩): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي

يتضح من اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test أنه لا يوجد ارتباط تسلسلي في المتغير التابع استمرارية الأرباح (Persistence) وهي غير دالة عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥) ومن ثم قبول فرض العدم الذي ينص على عدم وجود ارتباط تسلسلي بين أخطاء النموذج.

٦- اختبار Heteroskedasticity Test لثبات تباين الأخطاء:

| الاختبارات | القيمة المحسوبة | مستوى المعنوية | القرار الإحصائي |
|---------------------|-----------------|----------------|-----------------|
| F-statistic | 1.642793 | 0.1837 | قبول H_0 |
| Obs*R-squared | 4.888568 | 0.1801 | قبول H_0 |
| Scaled explained SS | 9.386251 | 0.0246 | رفض H_0 |

جدول رقم (١٠): نتائج اختبار ثبات تباين الأخطاء

بإجراء اختبار Heteroskedasticity Test: BPG لقيم الأخطاء بنموذج الإنحدار المتعدد، يتضح أن مستوى المعنوية لإختبارات كل من : F-statistic ، Obs*R-squared أكبر من (٠,٠٥)، مما يدل على قبول فرض العدم الذي ينص على ثبات تباين أخطاء نموذج الإنحدار.

وبناء على ما سبق يمكن استنتاج قيم معاملات معادلة الإنحدار المتعدد من بيانات جدول رقم (٨) كما يلي:

$$\text{Persistence} = -3.464 + 0.183\text{Consm} + 0.19765\text{FSize} + 0.1591\text{Audit} + \text{AR}(1) = 0.6244$$

هذا، وتشير نتائج تحليل الإنحدار المتعدد إلى وجود تأثير معنوي موجب لمستوى التحفظ المحاسبي وحجم الشركة على استمرارية الربح التي تم التعبير عنها بمعادلة الإنحدار البسيط بين الأرباح الحالية والأرباح السابقة وذلك باستخدام اختبار t-test وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥)، بينما لا يوجد تأثير معنوي لنوع مكتب المراجعة على استمرارية الربح حيث قيمة اختبار t له ١,٨٥ وهي غير دالة عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥).

مما سبق يتضح صحة الفرض الأول القائل بوجود علاقة معنوية بين مستوى التحفظ المحاسبي

واستمرارية الأرباح.

الفرض الثاني: توجد علاقة معنوية بين مستوى التحفظ المحاسبي والقدرة التنبؤية للأرباح.

ولاختبار صحة هذا الفرض يتم إجراء تحليل الارتباط وتحليل الإنحدار المتعدد بين المتغير التابع القدرة التنبؤية للأرباح (Predictability)، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في؛ التحفظ المحاسبي (consm)، حجم الشركة (F Size)، ونوع مكتب المراجعة (Audit).

(١) مصفوفة ارتباط بيرسون:

يوضح الجدول رقم (١١) قيم معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين المتغير التابع القدرة التنبؤية للأرباح (Predictability) والمتغيرات المستقلة المتمثلة في؛ التحفظ المحاسبي (consm)، حجم الشركة (F Size)، ونوع مكتب المراجعة (Audit).

| Correlation | | | |
|-----------------|---------------------|-------------------------|---------------------|
| Sig. (1-tailed) | Pearson Correlation | | Pearson Correlation |
| 0.001*** | 1.000 | القدرة التنبؤية للأرباح | |

| | | (Predictability) | |
|----------|----------|---------------------------|--|
| 0.295 | -0.0988 | التحفظ المحاسبي (consm) | |
| 0.001*** | 0.3043 | حجم الشركة (F Size) | |
| 0.0628 | 0.174824 | نوع مكتب المراجعة (Audit) | |

***دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٠١

جدول رقم (١١): معامل ارتباط بيرسون

يتبين من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين القدرة التنبؤية للأرباح (المتغير التابع) وحجم الشركة (المتغير المستقل) حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (٠,٣٠٤) وهي دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٥. بينما لا يوجد أي علاقة ارتباط بين القدرة التنبؤية للأرباح (المتغير التابع) ومستوى التحفظ المحاسبي ونوعية مكتب المراجعة (المتغيرات المستقلة) وهي غير دالة عند مستوى معنوية أكبر من ٠,٠٥.

(٢) تحليل الانحدار الخطي المتعدد:

يوضح الجدول رقم (١٢) قيم معاملات معادلة الانحدار للعلاقة بين المتغير التابع (القدرة التنبؤية للأرباح) والمتغيرات المستقلة (مستوى التحفظ المحاسبي، حجم الشركة، نوع مكتب المراجعة).

| VIF | t. test | | المعاملات المقدرية β | المتغيرات المستقلة |
|--|----------------|-----------|-------------------------------|-------------------------------|
| | مستوى المعنوية | القيمة | | |
| ---- | 0.0062** | -2.793427 | -1.198841 | ثابت الانحدار (Constant) |
| 1.050 | 0.8391 | 0.203543 | 0.003740 | مستوى التحفظ المحاسبي (Consm) |
| 1.083 | 0.001*** | 3.657696 | 0.072063 | حجم الشركة (F Size) |
| 1.062 | 0.2580 | 1.137022 | 0.048260 | نوع مكتب المراجعة (Audit) |
| Dependant : Predictability= -1.198+0.0037Consm+0.072062FSize+0.0482Audit+AR(1)= | | | | |
| 0.775, AR(2)=-0.22 | | | | |
| R ² =48.7% F- test= 20.5 Sig= 0.001*** AIC= -0.90 SC= -0.76 HQC= 0.60 RMSE= 0.14 DW= 2.12 | | | | |
| Breusch-Godfrey= 1.304 Sig= 0.164 Heteroskedasticity BPG= 0.4202 Sig= 0.7389 | | | | |
| AR (1) = 0.77 t- test= 8.23 sig= 0.001*** VIF= 1.66 | | | | |
| AR (2) = -0.22 t- test= -2.26 sig= 0.02 [†] VIF= 1.77 | | | | |

*دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٥

** دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠١

*** دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٠١

جدول رقم (١٢): نتائج تحليل الانحدار المتعدد

١- معامل التحديد (R²):

يتضح أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في ؛ التحفظ المحاسبي (consm)، حجم الشركة (F Size)، ونوع مكتب المراجعة (Audit) لها القدرة على تفسير وشرح التغير في قيمة المتغير التابع القدرة التنبؤية للأرباح (Predictability) بنسبة ٤٩% وترجع باقي النسبة إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من الواجب إدراجها ضمن النموذج.

٢- اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار F-Test :

لاختبار معنوية متغيرات النموذج ككل تم استخدام اختبار (F- test) ، وحيث أن قيمة اختبار (F test) هي (٢٠,٥) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠,٠٠١) مما يدل على تأثير المتغيرات المستقلة المتمثلة في؛ التحفظ المحاسبي (consm)، حجم الشركة (F Size)، ونوع مكتب المراجعة (Audit) على المتغير التابع القدرة التنبؤية للأرباح (Predictability).

٣- اختبار معنوية المتغير مستقل t-test :

باستخدام اختبار (t-test) يتضح أن المتغير المستقل حجم الشركة (F Size) فقط دون المتغيرات الأخرى - مستوى التحفظ المحاسبي ونوع مكتب المراجعة- ذو تأثير معنوي على القدرة التنبؤية للأرباح في نموذج الانحدار الخطي المتعدد وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١).

٤- معامل تضخم التباين (VIF):

لتحديد مدى وجود ازدواج خطي Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض تم حساب (VIF) وهي اختصار Variance Inflation Factor لكل متغير مستقل على حده مع باقي المتغيرات المستقلة، وقد اتضح أن المتغيرات المستقلة المقبولة ضمن نموذج الانحدار الخطي المتعدد التدريجي لا تعاني من مشكلة الازدواج الخطي في أي من هذه المتغيرات حيث أن قيم VIF أقل من (١٠) مما يدل على عدم وجود مشكلة ازدواج خطي خطير بالنموذج.

٥- اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test لقياس الارتباط التسلسلي:

| الاختبارات | القيمة المحسوبة | مستوى المعنوية | القرار الإحصائي |
|---------------|-----------------|----------------|-----------------|
| F-statistic | 1.304482 | 0.1644 | قبول H_0 |
| Obs*R-squared | 61.39676 | 0.1511 | قبول H_0 |

جدول رقم (١٣): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي

يتضح من اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test أنه لا يوجد ارتباط تسلسلي في المتغير التابع القدرة التنبؤية للأرباح (Predictability)، وهي غير دالة عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥) ومن ثم قبول فرض العدم الذي ينص على عدم وجود ارتباط تسلسلي بين أخطاء النموذج.

٦- اختبار Heteroskedasticity Test لثبات تباين الأخطاء:

| الاختبارات | القيمة المحسوبة | مستوى المعنوية | القرار الإحصائي |
|---------------------|-----------------|----------------|-----------------|
| F-statistic | 0.420212 | 0.7389 | قبول H_0 |
| Obs*R-squared | 1.291675 | 0.7311 | قبول H_0 |
| Scaled explained SS | 2.502160 | 0.4749 | قبول H_0 |

جدول رقم (١٤): نتائج اختبار ثبات تباين الأخطاء

يُجرى اختبار Heteroskedasticity Test: BPG لقيم الأخطاء بنموذج الإنحدار المتعدد، يتضح أن مستوى المعنوية لإختبارات كل من : F-statistic ، Obs*R-squared ، Scaled explained SS أكبر من (٠,٠٥)، مما يدل على قبول فرض العدم الذي ينص على ثبات تباين أخطاء نموذج الإنحدار.

وبناء على ما سبق يمكن استنتاج قيم معاملات معادلة الإنحدار المتعدد من بيانات جدول رقم(١٢) كما يلي:

$$\text{Predictability} = -1.198 + 0.0037\text{Consm} + 0.072062\text{FSize} + 0.0482\text{Audit} + \text{AR}(1) = 0.775, \\ \text{AR}(2) = -0.22$$

هذا، وتشير نتائج تحليل الإنحدار المتعدد إلى وجود تأثير معنوي موجب لحجم الشركة على القدرة التنبؤية للأرباح وذلك باستخدام اختبار t وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥)، بينما لا يوجد تأثير معنوي لمستوى التحفظ المحاسبي ونوع مكتب المراجعة على القدرة التنبؤية للأرباح حيث قيمة اختبار t لكل منهم على الترتيب (٠,٢٠٣، ١,١٣٧) وهي غير دالة عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥).

كما سبق يتضح رفض الفرض الثاني القائل بوجود علاقة معنوية بين مستوى التحفظ المحاسبي والقدرة التنبؤية للأرباح الذي تم التعبير عنه بالجذر التربيعي لتباين خطأ التقدير الناتج من معادلة تحليل الإنحدار البسيط، مع ملاحظة إرتفاع قيمة الجذر التربيعي لتباين خطأ التقدير مما يشير لإنخفاض القدرة التنبؤية للأرباح.

الفرض الثالث: توجد علاقة معنوية بين مستوى التحفظ المحاسبي وتمهيد الأرباح.

ولاختبار صحة هذا الفرض يتم إجراء تحليل الارتباط وتحليل الإنحدار المتعدد بين المتغير التابع تمهيد الأرباح (Smoothness)، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في؛ التحفظ المحاسبي (consm)، حجم الشركة (F Size)، ونوع مكتب المراجعة (Audit).

(١) مصفوفة إرتباط بيرسون:

يوضح الجدول رقم(١٥) قيم معامل إرتباط بيرسون للعلاقة بين المتغير التابع تمهيد الأرباح (Smoothness) والمتغيرات المستقلة المتمثلة في؛ التحفظ المحاسبي (consm)، حجم الشركة (F Size)، ونوع مكتب المراجعة (Audit).

| Correlation | | | |
|-----------------|---------------------|----------------------------|---------------------|
| Sig. (1-tailed) | Pearson Correlation | | Pearson Correlation |
| 0.001*** | 1.000 | تمهيد الأرباح (Smoothness) | |
| 0.01** | 0.2194 | التحفظ المحاسبي (consm) | |
| 0.001*** | 0.2729 | حجم الشركة (F Size) | |
| 0.04235* | 0.1756 | نوع مكتب المراجعة (Audit) | |

*دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٥.

** دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠١ .
*** دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٠١ .

جدول رقم (١٥): معامل ارتباط بيرسون

يتبين من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين تمهيد الأرباح (المتغير التابع) وكل من مستوى التحفظ المحاسبي وحجم الشركة ونوعية مكتب المراجعة (المتغيرات المستقلة) حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون لكل منهم على الترتيب (٠,٢١٩, ٠,٢٧٢, ٠,١٧٥) وهي دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٥. ويلاحظ أنه توجد علاقة ارتباط بين تمهيد الأرباح وحجم الشركة بقيمة (٠,٢٧٢) وهي دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٠١، بينما توجد علاقة ارتباط بين تمهيد الأرباح ومستوى التحفظ المحاسبي بقيمة (٠,٢١٩) وهي دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠١، مما يدل على أن العلاقة بين تمهيد الأرباح وحجم الشركة أقوى من علاقة الإرتباط بين تمهيد الأرباح ومستوى التحفظ المحاسبي. وهذا يشير إلى أن التحفظ المحاسبي ليس هو السبب الوحيد لتمهيد الأرباح حتى وإن كان هناك إرتباط بينه وبين تمهيد الأرباح.

(٢) تحليل الانحدار الخطي المتعدد:

يوضح الجدول رقم (١٦) قيم معاملات معادلة الانحدار للعلاقة بين المتغير التابع (تمهيد الأرباح) والمتغيرات المستقلة (مستوى التحفظ المحاسبي، حجم الشركة، نوع مكتب المراجعة).

| z. test | | المعاملات المقدرة β | المتغيرات المستقلة |
|---|----------|---------------------------|-------------------------------|
| مستوى المعنوية | القيمة | | |
| 0.001*** | 4.965207 | 2.248479 | ثابت الانحدار (Constant) |
| 0.005** | 2.755707 | 0.0558 | مستوى التحفظ المحاسبي (Consm) |
| 0.001*** | 3.842354 | 0.08129 | حجم الشركة (F Size) |
| 0.004** | 2.548203 | 0.115739 | نوع مكتب المراجعة (Audit) |
| Dependant : Smoothness=2.248+ 0.0558Consm+ 0.081F Size+0.115 Audit+AR(1)=1.03, AR(2)=-0.238 | | | |
| R ² =68.6%ARCH=0.165 Sig= 0.001*** GARCH= 0.834 Sig= 0.000 AIC= 0.245 SC= 0.4135 HQC= 0.3137 RMSE= 0.297 DW= 2.096 | | | |
| Heteroskedasticity BPG= 0.3711 Sig= 0.543 | | | |
| AR (1) = 1.03 Z- test= 10.4 sig= 0.001*** | | | |
| AR (2) = -0.23 Z- test= -2.37 sig= 0.01** | | | |

** دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠١ .

*** دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٠١ .

جدول رقم (١٦): نتائج معادلة الانحدار المتعدد

١- معامل التحديد (R^2):

يتضح أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في ؛ التحفظ المحاسبي (consm)، حجم الشركة (F Size)، ونوع مكتب المراجعة (Audit) لها القدرة على تفسير وشرح التغير في قيمة المتغير التابع تمهيد الأرباح (Smoothness) بنسبة ٦٩% وترجع باقي النسبة إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أوريا لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من الواجب إدراجها ضمن النموذج.

٢- اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الإنحدار ARCH & GARCH :

لاختبار معنوية متغيرات النموذج ككل تم استخدام اختبار (ARCH & GARCH) نظراً للتقلبات الشديدة في المتغير التابع (تمهيد الأرباح) ومن ثم فإن نموذج الإنحدار وفقاً لطريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Square) في تقدير المعلمات لا يؤدي إلى جودة توفيق النموذج بالشكل المناسب

٣- اختبار معنوية المتغير مستقل Z-Test :

باستخدام اختبار (z-test) يتضح أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في؛ التحفظ المحاسبي (consm)، حجم الشركة (F Size)، ونوع مكتب المراجعة (Audit) ذات معنوية في نموذج الانحدار الخطي المتعدد وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).

٤- اختبار Heteroskedasticity Test لثبات تباين الأخطاء:

| الإختبارات | القيمة المحسوبة | مستوى المعنوية | القرار الإحصائي |
|---------------|-----------------|----------------|-----------------|
| F-statistic | 0.371104 | 0.5436 | قبول H_0 |
| Obs*R-squared | 0.376532 | 0.5395 | قبول H_0 |

جدول رقم (١٧): نتائج اختبار ثبات تباين الأخطاء

بإجراء اختبار Heteroskedasticity Test: ARCH لقيم الأخطاء بنموذج الإنحدار المتعدد، يتضح أن مستوى المعنوية لإختبارات كل من : F-statistic ، Obs*R-squared أكبر من (٠,٠٥)، مما يدل على قبول فرض العدم الذي ينص على ثبات تباين أخطاء نموذج الإنحدار. وبناء على ما سبق يمكن استنتاج قيم معاملات معادلة الإنحدار المتعدد من بيانات جدول رقم (١٦) كما يلي:

$$\text{Smoothness} = 2.248 + 0.0558\text{Consm} + 0.081\text{F Size} + 0.115\text{Audit} + \text{AR}(1) = 1.03,$$

$$\text{AR}(2) = -0.238$$

هذا، وتشير نتائج تحليل الإنحدار المتعدد إلى وجود تأثير معنوي موجب لمستوى التحفظ المحاسبي وحجم الشركة ونوع مكتب المراجعة على تمهيد الأرباح ومن ثم إنخفاض جودة الربح، وذلك باستخدام اختبار Z وفقاً لمعلمة ARCH & GARCH وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥). مما سبق يتضح قبول الفرض الثالث القائل بوجود علاقة معنوية بين مستوى التحفظ المحاسبي وتمهيد الأرباح الذي تم التعبير عنه بنسبة الإنحراف المعياري لصافي الدخل إلى الإنحراف المعياري لصافي التدفقات النقدية التشغيلية ، مع ملاحظة إنخفاض القيمة الناتجة من تلك النسبة مما يشير لوجود تمهيد أرباح وبالتالي إنخفاض جودة الربح بتأثير مستوى التحفظ المحاسبي والمتغيرات الأخرى في إحداث تباين بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية التشغيلية.

الفرض الرابع: توجد علاقة معنوية بين مستوى التحفظ المحاسبي ومستوى الديون.

ولاختبار صحة هذا الفرض يتم إجراء تحليل الارتباط وتحليل الإنحدار المتعدد بين المتغير التابع مستوى الديون (Debt Level)، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في؛ التحفظ المحاسبي (consm)، حجم الشركة (F Size)، ونوع مكتب المراجعة (Audit).

(١) مصفوفة ارتباط بيرسون:

يوضح الجدول رقم (١٨) قيم معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين المتغير التابع مستوى الديون (Debt Level) والمتغيرات المستقلة المتمثلة في؛ التحفظ المحاسبي (consm)، حجم الشركة (F Size)، ونوع مكتب المراجعة (Audit).

| Correlation | | | |
|-----------------|---------------------|---------------------------|---------------------|
| Sig. (1-tailed) | Pearson Correlation | | Pearson Correlation |
| 0.001*** | 1.000 | مستوى الديون (Debt Level) | |
| 0.001*** | -0.4959 | التحفظ المحاسبي (consm) | |
| 0.0435* | 0.1895 | حجم الشركة (F Size) | |
| 0.0391* | -0.1935 | نوع مكتب المراجعة (Audit) | |

*دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٥.

***دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٠١.

جدول رقم (١٨): معامل ارتباط بيرسون

يتبين من الجدول السابق وجود علاقة ارتباط معنوية سالبة بين مستوى الديون (المتغير التابع) وكل من مستوى التحفظ المحاسبي ونوعية مكتب المراجعة (المتغيرات المستقلة) حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون لكل منهم على الترتيب (-٠,٤٩٥، -٠,١٩٣) وهي دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٥. بينما توجد علاقة ارتباط معنوية موجبة بين حجم الشركة (المتغير المستقل) ومستوى الديون (المتغير التابع) وهي دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٥.

(٢) تحليل الإنحدار الخطي المتعدد:

يوضح الجدول رقم (١٩) قيم معاملات معادلة الإنحدار للعلاقة بين المتغير التابع (مستوى الديون) والمتغيرات المستقلة (مستوى التحفظ المحاسبي، حجم الشركة، نوع مكتب المراجعة).

| VIF | t. test | | المعاملات المقدرة β | المتغيرات المستقلة |
|---|----------------|-----------|---------------------------|-------------------------------|
| | مستوى المعنوية | القيمة | | |
| ---- | 0.5807 | -0.554042 | -0.732410 | ثابت الإنحدار (Constant) |
| 1.152 | 0.001*** | -3.361345 | -0.207018 | مستوى التحفظ المحاسبي (Consm) |
| 1.058 | 0.1668 | 1.391753 | 0.084132 | حجم الشركة (F Size) |
| 1.094 | 0.9879 | -0.015215 | -0.002034 | نوع مكتب المراجعة (Audit) |
| Dependant : Debt Level=- 0.732- 0.207Consm + 0.084F Size - 0.0020Audit +AR(1)=0.533 | | | | |
| R ² =44.3% F- test= 21.7 Sig= 0.001*** AIC= -1.41 SC= 1.53 HQC= 1.46 RMSE= 0.47 DW= 2.07 | | | | |
| Breusch-Godfrey= 1.304 Sig= 0.164 Heteroskedasticity BPG= 0.4202 Sig= 0.7389 | | | | |
| AR(1)=0.53 t- test= 6.12 sig= 0.001*** VIF= 1.13 | | | | |

***دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٠١.

جدول رقم (١٩): نتائج معادلة الإنحدار المتعدد

١- معامل التحديد (R²):

يتضح أن المتغيرات المستقلة المتمثلة في؛ التحفظ المحاسبي (consm)، حجم الشركة (F Size)، ونوع مكتب المراجعة (Audit) لها القدرة على تفسير وشرح التغير في قيمة المتغير التابع

مستوى الديون (Debt Level) بنسبة ٤٤% وترجع باقي النسبة إلى الخطأ العشوائي في المعادلة وربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من الواجب إدراجها ضمن النموذج.

٢- اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الإنحدار F-Test :

لاختبار معنوية متغيرات النموذج ككل تم استخدام اختبار (F- test) ، وحيث أن قيمة اختبار (F- test) هي (٢١,٧) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠,٠٠١) مما يدل على تأثير المتغيرات المستقلة المتمثلة في؛ التحفظ المحاسبي (consm) ، حجم الشركة (F Size) ، ونوع مكتب المراجعة (Audit) على المتغير التابع مستوى الديون (Debt Level).

٣- اختبار معنوية المتغيرات المستقلة t-test :

باستخدام اختبار (t-test) يتضح أن المتغير المستقل التحفظ المحاسبي (consm) فقط دون المتغيرات الأخرى - حجم الشركة ونوع مكتب المراجعة- ذو تأثير معنوي على مستوى الديون في نموذج الانحدار الخطي المتعدد وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٠١).

٤- معامل تضخم التباين (VIF):

لتحديد مدى وجود ازواج خطي Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض تم حساب (VIF) وهي اختصار Variance Inflation Factor لكل متغير مستقل على حده مع باقي المتغيرات المستقلة، وقد اتضح أن المتغيرات المستقلة المقبولة ضمن نموذج الإنحدار الخطي المتعدد التدريجي لا تعاني من مشكلة الازواج الخطي في أي من هذه المتغيرات حيث أن قيم VIF أقل من (١٠) مما يدل على عدم وجود مشكلة ازواج خطي خطير بالنموذج.

٥- إختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test لقياس الارتباط التسلسلي:

| الإختبارات | القيمة المحسوبة | مستوى المعنوية | القرار الإحصائي |
|---------------|-----------------|----------------|-----------------|
| F-statistic | 2.163399 | 0.1119 | قبول H_0 |
| Obs*R-squared | 4.430397 | 0.1091 | قبول H_0 |

جدول رقم (٢٠): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي

يتضح من اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test أنه لا يوجد ارتباط تسلسلي في المتغير التابع مستوى الديون (Debt Level)، وهي غير دالة عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥) ومن ثم قبول فرض عدم الذي ينص على عدم وجود ارتباط تسلسلي بين أخطاء النموذج.

٦- اختبار Heteroskedasticity Test لثبات تباين الأخطاء:

| الإختبارات | القيمة المحسوبة | مستوى المعنوية | القرار الإحصائي |
|---------------|-----------------|----------------|-----------------|
| F-statistic | 1.164522 | 0.3267 | قبول H_0 |
| Obs*R-squared | 3.509156 | 0.3196 | قبول H_0 |

| | | | |
|------------|--------|----------|---------------------|
| قبول H_0 | 0.1099 | 6.035606 | Scaled explained SS |
|------------|--------|----------|---------------------|

جدول رقم (٢١): نتائج اختبار ثبات تباين الأخطاء

بإجراء اختبار Heteroskedasticity Test: BPG لقيم الأخطاء بنموذج الإنحدار المتعدد، يتضح أن مستوى المعنوية لإختبارات كل من : F-statistic ، Obs*R-squared ، Scaled explained SS أكبر من (٠,٠٥)، مما يدل على قبول فرض العدم الذي ينص على ثبات تباين أخطاء نموذج الإنحدار .

وبناء على ما سبق يمكن استنتاج قيم معاملات معادلة الإنحدار المتعدد من بيانات جدول رقم (١٩) كما يلي:

$$\text{Debt Level} = - 0.732 - 0.207\text{Consm} + 0.084\text{F Size} - 0.0020\text{Audit} + \text{AR}(1) = 0.533$$

هذا، وتشير نتائج تحليل الإنحدار المتعدد إلى وجود تأثير معنوي سالب لمستوى التحفظ المحاسبي على مستوى الديون وذلك بإستخدام اختبار t وهي دالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥)، بينما لا يوجد تأثير معنوي لحجم الشركة ونوع مكتب المراجعة على مستوى الديون حيث قيمة اختبار t لكل منهم على الترتيب (١,٣٩١ - ٠,٠١٥) وهي غير دالة عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥).

مما سبق يتضح قبول الفرض الرابع القائل بوجود علاقة معنوية سالبة بين مستوى التحفظ المحاسبي ومستوى الديون الذي تم التعبير عنه بنسبة إجمالي الديون لحقوق الملكية.

القسم الرابع النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

تمثل الهدف من القسم الأول والثاني في توفير إطار نظري يوفر خلفية لمشكلة البحث وعناصرها، بينما استهدف القسم الثالث توفير دليل حول مدى وجود علاقة بين التحفظ المحاسبي وكل من محددات جودة الأرباح المحاسبية ومستوى الديون، وفي ضوء ما سبق يمكن أن تتمثل النتائج التي توصلت إليها الباحثة فيما يلي:

١- أن التحفظ المحاسبي، كأحدى آليات القضاء على ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين مستخدمي التقارير المالية، أصبح ينال قدراً كبيراً من الإهتمام، لما له من دور في تنشيط أسواق المال وترشيد القرارات الإقتصادية.

٢- تزايدت الحاجة للتحفظ المحاسبي عقب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، نظراً لدوره في خفض حالة عدم الثقة وعدم التأكد المحيطة بالمستثمرين والمقرضين.

٣- يعتبر التحفظ المحاسبي قيد على الإدارة للحد من ممارسات إدارة الربحية، وإحدى سمات التقارير المالية عالية الجودة التي تساعد في خفض تكلفة الأموال وتكاليف التقاضي وغيرها من الآثار، مما ينعكس على نمو الشركة مستقبلاً وتحسين بيئة الأعمال.

٤- تزداد نفعية التحفظ المحاسبي في الدول ذات النظام القانوني القوي التي تلزم بتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي.

٥- تمثلت نتائج الدراسة التطبيقية فيما يلي:

- يوجد تأثير معنوي موجب لربحية السهم العادي للعام السابق على ربحية السهم للعام الحالي مما يعبر عن استمرارية الأرباح.

- يوجد علاقة إرتباط معنوية موجبة بين مستوى التحفظ المحاسبي واستمرارية الأرباح مما يعبر عن إرتفاع جودة الأرباح.

- يوجد تأثير معنوي موجب لمستوى التحفظ المحاسبي وحجم الشركة على استمرارية الربح، بينما لا يوجد تأثير معنوي لنوعية مكتب المراجعة على استمرارية الأرباح.

- لا يوجد تأثير معنوي لمستوى التحفظ المحاسبي ونوعية مكتب المراجعة على القدرة التنبؤية للأرباح، مع وجود تأثير معنوي لحجم الشركة على القدرة التنبؤية للأرباح، مع ملاحظة انخفاض القدرة التنبؤية للأرباح وبالتالي انخفاض جودة الأرباح، وقد يرجع ذلك إلى كبر حجم الشركات بشكل يقلل من القدرة التنبؤية للأرباح، خصوصاً مع وجود علاقة إرتباط قوية فيما بين حجم الشركة والقدرة التنبؤية للأرباح.

- يوجد تأثير معنوي موجب لمستوى التحفظ المحاسبي وحجم الشركة ونوعية مكتب المراجعة على تمهيد الأرباح مما يعبر عن انخفاض جودة الأرباح. فقد ساعد التحفظ المحاسبي في إحداث تباين بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية التشغيلية. وتعتقد الباحثة أن ذلك قد يرجع إلى استخدام إدارة الشركة للتحفظ غير المشروط دون التحفظ المشروط بشكل يحقق

أهدافها، وترى الباحثة أنه بتوفير قدر معقول من الرقابة يمكن الحد من استخدام التحفظ المحاسبي غير المشروط بالشكل الذي يتسبب في إحداث تمهيد للأرباح. مع ملاحظة أن علاقة الارتباط بين تمهيد الأرباح وحجم الشركة أقوى من علاقة الارتباط بين تمهيد الأرباح ومستوى التحفظ المحاسبي. وهذا يشير إلى أن التحفظ المحاسبي ليس هو السبب الوحيد لتمهيد الأرباح حتى وإن كان هناك ارتباط بينه وبين تمهيد الأرباح.

- يوجد تأثير معنوي سالب لمستوى التحفظ المحاسبي على مستوى الديون، بينما لا يوجد تأثير معنوي لكل من حجم الشركة ونوعية مكتب المراجعة على مستوى الديون، فقد ساعد وجود التحفظ المحاسبي في الحد من مستوى التمويل الخارجي. وتعتقد الباحثة أن السبب يرجع إلى أن التحفظ المحاسبي يمثل وسيلة رقابية على إدارة الشركة تجعلها لا تفكر في التوسع في التمويل الخارجي إلا عند الضرورة الملحة التي تعكسها تقارير مالية متحفظة.
- يوجد علاقة ارتباط معنوية موجبة بين حجم الشركة وكل من استمرارية الأرباح وتمهيد الأرباح ومستوى الديون. وهذا يشير لتأثير حجم الشركة في جودة الأرباح ودرجة التمويل الخارجي.
- لا يوجد تأثير معنوي لنوعية مكتب المراجعة على استمرارية الأرباح والقدرة التنبؤية ومستوى الديون، مع وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين نوعية مكتب المراجعة وتمهيد الأرباح. الأمر الذي يتطلب المزيد من البحث لمعرفة أسباب ذلك التأثير، وهل يرجع ذلك للتحفظ المحاسبي بشكل عام، أم يتحكم نوعية التحفظ المحاسبي في تلك العلاقة.

ثانياً: التوصيات:

- ١- توصي الباحثة بإلزام كافة الشركات بتطبيق التحفظ المحاسبي، مع إجراء رقابة دورية من قبل الجهات المسؤولة عن أسواق المال للتحقق من التطبيق السليم للتحفظ المحاسبي لتجنب ممارسات الإدارة في إدارة الأرباح، مما ينعكس بالسلب على الأداء المالي للشركات.
- ٢- توصي الباحثة بزيادة البحوث التي تؤكد على نفعية التحفظ المحاسبي ودوره في ترشيد القرارات الاقتصادية لأصحاب المصالح، كمحاولة لمواجهة إعتقاد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) الناقدة للتحفظ المحاسبي بإعتباره يتعارض مع حيادية المعلومات المحاسبية.
- ٣- توصي الباحثة بضرورة فرض قيود أكثر قوة على تطبيق التحفظ غير المشروط وذلك للحد من قيام إدارة الشركات بإدارة الربحية.
- ٤- توصي الباحثة بدراسة العلاقة بين نوعية مكاتب المراجعة وتمهيد الأرباح في ظل وجود التحفظ المحاسبي بنوعيه المشروط وغير المشروط، لتحديد مدى وجود تأثير لنوع التحفظ المحاسبي على تلك العلاقة.
- ٥- توصي الباحثة بدراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتخفيض أتعاب المراجعة ومدى تأثير حوكمة الشركات على هذه العلاقة.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- الرشيدى، ممدوح صادق محمد، ٢٠١١، تقييم التحفظ المحاسبي من منظور المستخدم دراسة نظرية وميدانية، *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، كلية التجارة، جامعة سوهاج، العدد الثاني، المجلد الخامس والعشرون، ديسمبر، ص ص ١ - ٥٧.

- النجار، جميل حسن، ٢٠١٤، قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم" دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين"، *البلقاء للبحوث والدراسات*، العدد (٢)، المجلد (١٧)، ص ص ١٧٧ - ٢٢٤.

- سعد الدين، إيمان محمد، (٢٠١٤). تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة. *مجلة المحاسبة والمراجعة*، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الأول، المجلد الثاني، يونيو، ص ص ٢٩٩ - ٣٤٢.

- سلامة، صلاح حسن علي، ٢٠١٢، نموذج مقترح لقياس وتفسير تأثير التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية على قيمة المنشأة " دراسة تطبيقية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، السنة السادسة عشر، ديسمبر، ص ص ٥٢٩ - ٦٣٣.

- كساب، ياسر السيد، ٢٠١١، العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي (دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية)، *المجلة العلمية التجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد (٢)، المجلد الثاني، ص ص ٢٩٧ - ٣٣٠.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Abdelghany, K., (2005). Measuring the quality of earnings. *Managerial Auditing Journal*, 20(8-9): 1001-1015.
- Ahmed, A., Billings, B., Morton, R., and Stanford-Harris, M. (2002). The role of accounting conservatism in mitigating bondholder-shareholder conflicts over dividend policy and in reducing debt costs. *The Accounting Review*, 77(4): 867-890.
- Ahmed, A., and Duellman, S. (2007). Accounting Conservatism and board of Directors Characteristics: An empirical analysis. *Journal of Accounting & Economics*, 43(2-3): 411-437.
- Ahmedpour, A., and Shahsavari, M. (2016). Earning mangement and the effect of Earning quality in relation to bankruptcy level. *Iranian Journal of Mangement Studies*, 9(1): 77-99.
- Aminu, L., and Hassan, S. (2016). Accounting Conservatism and Investment Efficiency of Listed Nigerian Conglomerate Firms. **available at <http://dx.doi.org/10.19085/journal.sijbpg031101>**.
- Balakrishnan, K., Watts, R., and Zuo, L.(2016). The Effect of Accounting Conservatism on Corporate Investment during the Global Financial Crisis. *Journal of Business Finance and Accounting*, 43(5): 513-542.
- Ball, R., & Shivakumar, L. (2005). Earnings quality in U.K. private firms: Comparative loss recognition timeliness. *Journal of Accounting and Economics*, 39(1): 83-128.

- Ball, R., Robin, A., and Sadka, G. (2008). Is financial reporting shaped by debt markets or by equity markets? An international study of timeliness and conservatism. *Review of Accounting Studies*, 13 (2): 168-205.
- Bandyopadhyay, S., Chen, C., Huang, A., and Jha, R. (2010). Accounting conservatism and the temporal trends in current earnings, ability to predict future cash flows versus future earnings: Evidence on the tradeoff between relevance and reliability. *Contemporary Accounting Research*, 27(2):413-460.
- Bangmek, R., Lonkani, R., Tangeakchit, M., and Sarapaivanich, N. (2016). Conditional conservatism and reactions of equity investors on management earnings forecasts of firms in Thailand. *Asian Journal of Business and Accounting*, 9(2): 73-99.
- Basu, S. (1997). The conservatism principle and the asymmetric timelines of earnings. *Journal of Accounting and Economics*, 24 (1): 3-37.
- Basu, S. (2005). Discussion of conditional and unconditional conservatism: Concepts and modeling. *Review of Accounting Studies*, 10(2): 311-321.
- Beaty, A. (2007). Discussion of “asymmetric timeliness of earnings, market-to-book and conservatism in financial reporting”. *Journal of Accounting and Economics*, 44(1-2): 32-35.
- Beaver, W. and S. Ryan. (2000). Biases and Lags in book value and their effects on the ability of the book-to-market ratio to predict book return on equity. *Journal of Accounting Research*, 38(1): 127-148.
- Beaver, W. and S. Ryan. (2005). Conditional and unconditional conservatism: Concepts and modeling. *Review of Accounting Studies*, 10 (2-3): 269-309.
- Beaver, W., Landsman, W., and Owen, E. (2008). Asymmetry in earning timeliness and persistence: A simultaneous equations approach. *Working Paper*, Stanford University.
- Bliss, J. (1924). *Management through Accounts*. New York, Ronald Press Co.
- Bushman, R., and Piotroski, J. (2006). Financial Reporting Incentives for Conservative Accounting: The Influence of Legal and Political Institutions. *Journal of Accounting and Economics*, 42 (1–2): 107–148.
- Chan, A., and Hsu, A. (2013). Corporate Pyramids, Conservatism and Cost of Debt: Evidence from Taiwan. *The International Journal of Accounting*, 48(3); 390- 413.
- Chan, A., Lin, S., and Strong, N. (2009). Accounting Conservatism and the Cost of equity capital: UK evidence. *Managerial Finance*, 35(4): 325-345.
- Chen, C., and Zhu, S. (2013). Financial reporting quality, debt maturity, and the cost of debt: Evidence from China. *Emerging Markets Finance & Trade*, 49(4): 236-253.
- Chen, L., Folsom, D., Paek, W., and Sami, H. (2014). Accounting conservatism, earning persistence and pricing multiples on earnings. *Accounting Horizons*, 28(2): 233-260.
- Dichev, I., and Tang, V. (2008). Matching and the changing properties of accounting earnings over the last 40 years. *The Accounting Review*, 83(6): 1425-1460.

- Dietrich, J., Muller, K., and Riedl, E. (2007). Asymmetric timeliness tests of accounting conservatism. *Review of Accounting Studies*, 12(1): 95-142.
- Financial Accounting Standards Board (FASB) . (1980). Statement of Financial Accounting, Concept No. 2. *Qualitative Characteristics of Accounting information*. Norwalk. CT: FASB.
- Financial Accounting Standards Board (FASB) . (2010). Statement of Financial Accounting, Concept No. 8. *Conceptual Framework for financial Reporting*. Norwalk. CT: FASB.
- Francis, J., LaFond, R., Olsson, P., and Schipper, K. (2004). Costs of equity and earnings attributes. *The Accounting Review*, 79(4): 967-1010.
- Garcia Lara, J., Garcia Osma, B., and Penalva, F. (2011). Conditional conservatism and cost of capital. *Review of Accounting Studies*, 16(2): 247-271.
- García Lara, J., García Osma, B., and Penalva, F. (2009). Accounting Conservatism and Corporate Governance. *Review of Accounting Studies*, 14 (1):161-201.
- Gigler, F., Kanodia, C., Sapiro, H., and Venugopalan, R. (2009). Accounting Conservatism and the efficiency of debt contracts. *Journal of Accounting Research*, 47(3): 767-797.
- Givoly, D. and Hayn, C. (2000). The changing time – series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative?. *Journal of Accounting and Economics*, 29 (3): 287-320.
- Givoly, D., Hayn, C., and Natarajan, A. (2007). Measuring reporting conservatism. *Accounting Review*, 82(1): 65-106.
- Guay, W. and Verrecchia, R. (2006). Discussion of an economic framework for conservative Accounting and Bushman and Piotroski (2006). *Journal of Accounting and Economics*, 42 (1-2): 149-165.
- Harjoto, M., and Jo., H. (2011). Corporate Governance and CSR Nexus. *Journal of Business Ethics*, 100(1): 45-67.
- Hellman, N. (2008). Accounting conservatism under IFRS. *Accounting in Europe*, 5(2):71-100.
- International Accounting Standards Board (IASB). (2015). Exposure Draft ED/2015/3 Conceptual Framework for Financial Reporting. available at : [http:// www. IFRS.org/Current- Projects/ IASB - Projects / Conceptual - Framework/ Documents / May% 202015/ ED_CF_MAY%202015.pdf](http://www.iasb.org/Current-Projects/IASB-Projects/Conceptual-Framework/Documents/May%202015/ED_CF_MAY%202015.pdf) (accessed on 4 August 2017).
- Jackson, S., and Liu, X. (2010). The Allowance for Uncollectible Accounts, Conservatism, and Earnings Management. *Journal of Accounting Research*, 48 (3): 565–601.
- Kang, T., Lobo, G., and Wolfe, M. (2017). Accounting Conservatism and firm growth financed by external debt: the role of debt maturity. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 32(2): 182-208.
- Kellogg, R. (1984). Accounting activities, security prices, and class action lawsuits. *Journal of Accounting and Economics*, 6:185–204.

- Khan, M. and Watts, R. (2009). Estimation and empirical properties of a firm year measure of accounting conservatism. *Journal of Accounting and Economics*, 48: 132-150.
- Kim, M., and Kross, W. (2005). The ability of earning to predict future operating cash flows has been increasing- not decreasing. *Journal of Accounting Research*, 43(5): 753-780.
- Kothari, S.P., Ramanna, K., & Skinner, D.J. (2010). Implications for GAAP from an analysis of positive research in accounting. *Journal of Accounting and Economics*, 50(2): 246-286.
- Kravet, T. (2014). Accounting Conservatism and Managerial Risk-taking: Corporate Acquisitions. *Journal of Accounting and Economics*, 57 (2–3): 218–40.
- Lafond, R., and Roychowdhury, S. (2008). Managerial ownership and accounting conservatism. *Journal of Accounting Research*, 46(1):101-135.
- LaFond, R., and Watts, R. (2008). The information role of conservatism. *The accounting Review*, 83(2): 447-478.
- Lawrence, A., Sloan, R., and Sun, Y. (2013). Non-discretionary Conservatism: Evidence and Implications. *Journal of Accounting and Economics*, 56 (2–3): 112–133.
- Lee, H., Li, X., and Sami, H. (2015). Conditional conservatism and Audit fees. *Accounting Horizons*, 29 (1): 83-113.
- Leuz, C., Nanda, D., and Wysocki, P. (2003). Earning management and investor protection: An international comparison. *Journal of Financial Economics*, 69:505-527.
- Li, X. (2015). Accounting Conservatism and the Cost of Capital: An International Analysis. *Journal of Business Finance & Accounting*, 42 (5): 555-582.
- Lin, F., and Chang, T., (2008). Does Ownership Concentration Affect Firm Value in Taiwan? A Panel Threshold Regression Analysis. *The Empirical Economics Letters*, 7(7): 673-680.
- Louis, H., Lys, T., and Sun, A. (2014). Conservatism and analysts earnings forecast bias. *Working Paper*, Pennsylvania State University.
- Mamshli, R., and Osku, V. (2016). The effect of unconditional conservatism institutional ownership and size of institute auditor on stock price. *International Journal of Mangement, Accounting and Economics*, 3(9):498-508.
- Mohammed, N., Ahmed, K., and Ji, X. (2017). Accounting conservatism, corporate governance and political connections. *Asian Review of Accounting*, 25(2):288-318.
- Mora, A., & Walker, M. (2015). The implications of research on accounting conservatism for accounting standard setting. *Accounting and Business Research*, 45(5): 620-650.
- Noor, A., & Ali, Z. (2015). The Impact of Accounting Conservatism and Share of Market Capitalization on Earnings Quality: Empirical Evidence from Textile Composite Sector of Pakistan. *GMJACS*, 5(2): 103-110.

- Patatoukas, P. (2017). Identifying conditional conservatism in financial accounting data: Theory and Review. *The Accounting Review*, 92(4): 191-216.
- Penman, S., and Zhang, X. (2002). Accounting conservatism, the quality of earning, and stock returns. *The Accounting Review*, 77(2):237-264.
- Qiang, X. (2007). The effects of contracting, litigation, regulation and tax costs on conditional and unconditional conservatism: Cross-sectional evidence at the firm level. *The Accounting Review*, 82(3): 759-796.
- Roychowdhury, S., and Watts, R. (2007). Asymmetric timeliness of earnings, market to book and conservatism in financial reporting. *Journal of Accounting and Economics*, 44 (1-2): 2-31.
- Ruch, G. and Taylor, G., (2015). Accounting Conservatism: A review of the Literature. *Journal of Accounting Literature*, 34: 17-38.
- Ryan, S. (2006). Identifying conditional conservatism. *European Accounting Review*, 15(4): 511-525.
- Salehi, M. (2011). A Study of the Effect of Conservatism on Stock Return: Evidence of Iranian Chemical Industry. *Journal of Asian Business Strategy*, 1(3): 31-44.
- Teitel, K., & Machuga, S.,(2010).The Interaction of Audit Firm Quality and the Mexican Code Of Best Corporate Practices On Earnings Quality. *Review of Business Research*, 10(1):23- 47
- Wang, R., Hogartaigh, C., and Van Zijl, T. (2009). Measures of accounting conservatism: A construct validity perspective. *Journal of Accounting Literature*, 28: 165-203.
- Watts, R., (2003). Conservatism in Accounting part I: Explanations and implications. *Accounting Horizons*, 17(3): 207-221.
- Watts, R., (2006). What has the invisible hand achieved?. *Accounting and Business Research*, 36(1): 51-61.
- Wittenberg- Moerman, R. (2008). The role of information asymmetry and financial reporting quality in debt trading: Evidence from the Secondary loan market. *Journal of Accounting and Economics*, 46(2): 240-260.
- Zhang, J. (2008). The contracting benefits of accounting conservatism to lenders and borrowers. *Journal of Accounting and Economics*, 45(1): 27-54.
- Zhong, Y., and Li, W. (2017). Accounting conservatism: Literature review. *Australian Accounting Review*, 27(2):195-213.